

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
۴۸۰۷  
فهرست کتاب ۱۳۰۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

کند آغاز و انجام خواجه نصیر - کتاب الوقوف الصدقات

مؤلف

موضوع

شماره ثبت کتاب

شماره قفسه

۶۳۵۹۲

۲  
۷-۷

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

خطی اهدائی

۲



کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
۴۸۰۷  
فهرست ۴۸۰۷

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب آغاز و انجام خواجه کفر - کتاب الوقوف الیه

مؤلف .....  
موضوع ..... شماره قفسه ۲  
ف ۷-۷

شماره ثبت کتاب ۶۳۵۹۲

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

خطی اهدائی

۲





خطی ۱





كَلَامُ الْفَرَجِ الْمَجِيدِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَدِيمُ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ

[illegible]

خارجہ بکری صندوق (نیشنل)

بسم الله

[illegible]

21











































10

11



القول رب العالمين والعهد والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين المعصومين والحمد لله على ما هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ما هدانا الله  
 كتاب الوقوف والصدقات لا يصح ذلك الوقف عند ثمة تجبس الاصل والطلاق المنفعة قلت من غير تجبس  
 والتجبس بتدوير الاستدلال في نفسه ووقف عليه الظاهر انه مشترك بينهما لاجتماعهما في كون حقيقة المستند  
 ومجاز في الالزام بملازمة السببية لان التجبس سبب للجس لان الظاهر الاول في ثمة ذلك في المسالك او قفت بالثمة وجب  
 انشده في حقيقة كونه من غير ان يكون له على خلاف التجبس لان المستند انما هو اذ دخل عليه حرف التثنية استدل  
 معقولين في عدم تغير الحكم يكون اذا ما علم تغير ثمة في الالزام فوجهه في ان لا يكون الالزام هو الجبره انما استدل به  
 ذلك في رد وفي الاجابة بان في انشده في نفسه الفقه وكيف كان فالوقوف عند الاثر في ثمة انه تجبس الاصل يستدل به  
 فانه المذهب الحق كما رآه عدول علماء كثر ولعلهم على عادته في تفسير اسم العلاقات بنفس العقد كما في البيع انما لا يجب والعقل  
 في حاشية الاجابة وفيه فقول الاول في العقد وثمة في تلك المنفعة وثمة في العقد انما هو عقد ثمة المستند اليه وبكسر  
 وجه العدول هنا احد امور الاول ان الوقف عنده عبارة عن نفس العقد والمقدرة عبارة عن الالفاظ الدالة على العقد وفيه  
 من حيثين احدهما ان العقد عند الفقه عبارة عن العود المعهدة والاشارة بالمدلول عليها بالالكاف اللفظ او الفقه  
 لانفسى الحاشية واما ثمة ان الالفاظ اثره على مدلول اللفظ لا يخرج من ارضه والثاني ان يكون المراد بالعقد هو ان  
 التجبس البرية والتجبس بالطلاق ثمة هو التجبس الشرح وهو يكون تعريف الوقف الصحيح وعنده يكون الالزام في العقد المعهدة والاشارة  
 الى العقد الجاهل للشرائط المتغيرة وهذا هو الانسبة المقام وغيره والالزام الزام النقصان واحتمال الطرد والعكس في سائر تعريف  
 الفقهية، معقود اذ ما تعريف الوقف بقدره العقود الا وقد اهل من غير انشده كالبيع وقابلية المحل في البيع مثلا ونحوها  
 لاننا لو لم يكن متغيرا في تعريف العقود عرفنا فظاهر اعتبارنا في اصل الماهية عند الفقه ونبأ وعلم كونهما كاسر للصحة منها

فيكون

في عرف المشرقة والاشارة ان المراد من العقد هو التجبس والراي يكون التجبس ثمة كونه ملك باعتبار بقية العزم من استدل ثمة  
 فبعد الجمع ثمة التجبس بلا حط احد جزية كما في الوقف التجبس خاص ثمة اطلاق المنفعة ووجوه ان الالفاظ المنفعة  
 في مفهوم الوقف شرط افسدة اذا اظهر ان كل من جزية بها اذ كونه عبارة عن التجبس البرية اطلاق المنفعة هو جديده  
 الا ان تلك اللفظة لا يساعده والراي ان يرد بالعقد التجبس في المصدر كما هو الظاهر والتجبس المنفعة في الوقف  
 التجبس ثمة جبره الاصل مجبره سبب المنفعة في غير العقد ما تروى الحاشية وهو الاوجه عند شيخنا ولم يلم به التجبس  
 في تعريف الوقف بالتجبس كما خصه جماعة بناء على كون الوقف متماز في التملك لا يفيج في ذلك كونه شرا وعرفا بل  
 اتفاقا في اقسام العتيقة والعتيقة المتيق بها اقسام التملك كالبينة والقادح اذ سببه حيث عرفه بالعتيقة اقباشا  
 من الاجابة ان العتيقة هنا عبارة عن التصديق اسم صدر صدق الا ان المصدق به كما هو احد اطلاقه التصديق عبارة  
 عن التملك لاجل الله فالوقوف على هذه عبارة عن ان التملك خاص بمرئيه ليس المنع وتسهل المنفعة فالجس ثمة الفصل  
 للوقف لا يمتنع كان المنع من اترك فصل الجواب لا يمتنع ومنه ما قد عرفت من تعريف التجبس بان تعريفه بالماثمة اذ كان  
 ساق الكلام بان فصل الميزان في الصدقات بعد ملوثة كون جزية اقسام التملك لغير تعريف الجبره اجابا بان الميزان  
 مع كونه فضلا من غير الاحتجاب وهذا الوجه مجر في ان ما جاز من المحقق في تعريف العقود فقهية في الاجابة مثلا ان  
 ليست نفس التملك المنفعة بل مقدرها ثمة من ثمة ملكية المنفعة كونه لا يجر ظاهرا في الفان لان مقدره الوقف في التهمة  
 بالثمة في الميزان الواضح بالالفح مضاف الى ما في الفان المأخوذة من جهة اخر حيث ان تعريف النقصان للمحل في المثل  
 للمؤثر التهمة بالماثمة في الميزان المرجب هو المجد على حكمه في المثل فان المستند بالماثمة في الميزان الفقه الصالح  
 بين المستند في تعريف احد الفروع في ثمة ان ظاهر المحقق في ظاهره عرف الوقف بالعتيقة شرط بالقبول مطلقا  
 وهو الكلام باق في ان الالزام هو الالزام لا يصح في بيع واللفظة الصحيحة فيه وقفت لا غير ما حرمت وتصرفت



فما يحكي عن الوصف الاصح القريب الاستدلال بالانفراد عن الوصف قلت الكلام في كفاية اللطيف الاخرين بعد ظهور اطماعهم على كفاية الاول  
 مسبق بكلام على انراة اصل حقيقة اللفظ وعدم دجاجة انراة الكلام في جريان المعاطاة وعدم جريانها فيه فمهم على العوض عن  
 كفاية اللفظ اللفظ العادي وعدم كفايته في حقيقة انراة بعد ذلك فالاول هو تقدير الاقدم فتقول وهو المستعمل ان لا يراه الاطلاق  
 على اعتبار الصيغة حيث تراهم بعد الفروع عن التعريف باجتناب فيما يقع به عن اللفظ وما لا يقع خلفه فادخلوا عن ذلك اعني  
 الصلابة اللفظية في حال التكون عندهم هو محصور في بعض الافراد وهذا هو الذي ارجع جميع صدق في كل مكان في كل وقت والافتقار  
 عليه بل في كل الاماكن عليه فربما لا يستغنى عنه او هو كل الان الحكم على شئ في الظاهر في مسبوقة في الحكم المسجل انراة  
 بنسبة مسجد اخرج داره في ملكه فان فوزه ان يكون مسجد الصلي في كل زمانه وان ملكه وان لم يملكه ذلك فملكه باق سوا اصل  
 فيه او لم يصل وهذا كما رآه دال على كفاية المعاطاة فيه وهذا هو الحكم على التسمية الدار والدروس ايضا مستغنى في كل المثل  
 الادب على كل شيء الرأى والبزء بهما الحقيقة في الدار والارضا واحتمل عدم اعتبار اللفظ في مثل المساجد بوجه صريح مثل  
 قاعدة السطوة وعمومات فضل بناء المسجد كقولهم في مسجد بنى الله بيتا في الجنة وعمومات الصدقة الدالة على الاندراج  
 فيها لكونها الدالة والجميع كما نرى في عدم السيرة في ذلك في الجملة فربما جدد والتحقيق ان المعاطاة في الوصف تنص  
 على وجوه الاول ان يكون مجرد الشئ في دون اقران عند دال عليه بها كان كجسمين ان يكون دارا مكانه وضعا ولم يفر  
 على حيز فاقبل بنوع الدار استقلها ما تقدم في عبارة الشيخ قدوة وفيه نظر بعد ظهور قوله فيما لو بنى مسجد بسبب الصدقة فيه  
 وعلا ان يعلو فيه دون كفاية مجرد الشئ فافهم الثاني ان يكون بالصدق والشئ معا كما اذا بناه على ان يكون مسجد الصلي فيه  
 لكل احد او يكون مدبره شئ في منها فادان الثالث ان يكون بالفضل والشئ والعقبى كان سبني البناءا بالوصف  
 ثم ياذن للموقوف عليهم الصرف في كماله في المسجد والكون في المدبره والرضى في الحقيقة والرسوخ على الحقيقة

وهو يخفى

وقد يخفى الاخرين فيما يلحق الى خسران ما يضع المحيرة في المسجد ما يكونه وقد يصح عليه الاستدلال في عدم كفاية الاول بعد  
 ما يأتي في فروع كفاية الثاني مضافا الى ما يترتب من سفسطة نقد الاجماع والافتقار وعدم العوض على الخلف بعد الجاهل من قبل  
 كلام السبب على العلم الظاهر به الناصر في اطلاق كلامه في انراة الافتقار بالشيء قبل لا اعتبار اللفظ دون الفعل المثلث او الضيق  
 واما الثاني فظاهر كلام الشيخ وما يخفى من ذلك وفيه من مخالفة للاصول عدم مساعدة دليل عليه ما في السيرة من الدار  
 فظاهر انراة في كل ما ياتي في البناء لا دلالة فيها على اثبات مثل ذلك واما السيرة فلان الدار فيها على الكسوف غير قول المحصر  
 او تقديره وهو في مثل المقام ثم على ما عينا وجهه في كفاية الجوامع واجماله ان بناه في امثلة المقام هو عدم المبالات كما تراهم  
 يماثل مع الصواب الى غير ذلك من القبايل العائدة عن الدار والنسوان الى حيث صارت عندهم من المبالات الشرعية  
 واما عمومات العقود والصدقة بناء على ان الوصف منها فمهم جدا بعد ما مر من الاجماع كان في المسلك في السيرة الحقيقة  
 على المعاطاة فيه واما السيرة على المعاطاة في الصدقة والوطية كما في البتة الجارية فيها المعاطاة على المشهور فيمكن الالتزام  
 بكونها فيها مقيدة لا بارة لا التملك لكن الظاهر في تخصيص الوصف على جريان الاباخر فيه بل مره دار سبني لغير  
 والصدقة فاعلم واما الثالث فالحق ان المساجد السيرة في مجازة كالمساجد والعمارة الجارية في الاوقاف والعمارة  
 خصوص في المشولات كالقوس والمحبر والشب والفتيل وغرب المساجد والشاهد المشرقة فالادوار سبني اسرارها على  
 السيرة الجارية على ما مر في المبالات والربلا حظه ما مر من الاجماع بل وعدم الخراف بناء على حركه كلام الشيخ على اعتبار السيرة  
 فيه صدق لكل احد في مقابل نفسه لعدم اعتبار اللفظ تأنيها للملح بوجوبها والملك بكفاية المعاطاة واللات باب السيرة في  
 الموارد الفقهية الاطلاق الشرعية فيقيد بها الطلاق في اجماعات بل فيهم في امثلة الدار بعدم اعتبار الصيغة لعدم اعتبار القول  
 فيخصر مورد الاجماع فيما يفرق في القول من الاوقاف التي قد دون الاوقاف العامة كوصف المساجد والفتاوى والجسور وغيرها  
 مما لا يفرق فيها بعد كونها من موقوفات الصدقات فمهم عدم اعتبار اللفظ في التحقيق به مطلقا الا ان يكتفى في جانب القول لبعض  
 تأنيها لجمع بين السيرة والاجماع بالترام الاباخر فيما لم يفرق في القول بناء على تصوير السيرة غير ثابت غير ان الجارية منهم هو

في القول نظر الى ان عدم اعتبار  
 القول فيها بعد كونه







الملك المتكامل فادعانا في شراعه وهو الخلق كما دنا الى الله الان هذا شرط خاص كونه لا ما فيه ذلك فادعانا في شراعه  
 فيه ذلك المتكامل فادعانا في شراعه وهو الخلق كما دنا الى الله الان هذا شرط خاص كونه لا ما فيه ذلك فادعانا في شراعه  
 القول وهذا هو ملكه في العنق الجارية التي الملكة كلها ومثلها كالو كاله والعارية والورثة ما بينهما الا انهما بمجردهما في مقابل الالان  
 سواء كان اللفظ صحيحا او غلط وهذا ملكه في العنق الجارية الملكة انما هو عدم المضائق في الوصية والبر غير الوقوع في اللفظ  
 خصوصاً اذا كان من جهة البقية لا من جهة الالان فادعانا في شراعه وهو الخلق كما دنا الى الله الان هذا شرط خاص كونه لا ما فيه ذلك فادعانا في شراعه  
 عندهم بعض خواص العارية وهو العنق اللفظية وبعض خواص غيرها العنق الجارية الملكة وهو الوقوع بالكتابة في شراعه وهو الخلق  
 من المتكامل في البيع والشرع والعنق مطلقاً غير فرق بين الحقيقة والجار المقدون بالقرينة وهذا هو ملكه في البيع  
 مخرج لمجوزة القرينة والعارق على ما ساعد عليه كمالهم هو ان العارية باعتبار وقوعها في الشيء منبثقة على المدقة فادعانا في شراعه  
 من العارية اللفظية والمنبثقة على ما ساعد عليه كمالهم هو ان العارية باعتبار وقوعها في الشيء منبثقة على المدقة فادعانا في شراعه  
 الى ان يمتد عوارض الصدقة فادعانا في شراعه وهو الخلق كما دنا الى الله الان هذا شرط خاص كونه لا ما فيه ذلك فادعانا في شراعه  
 بل ومن انقضاء بهما بخلاف المتكامل فادعانا في شراعه وهو الخلق كما دنا الى الله الان هذا شرط خاص كونه لا ما فيه ذلك فادعانا في شراعه  
 الا الواقعية فلا اجتماع بعد لاحاطة الفرق المذكور اعني انما على المدقة فادعانا في شراعه وهو الخلق كما دنا الى الله الان هذا شرط خاص كونه لا ما فيه ذلك فادعانا في شراعه  
 اللفظ والصدقة العارية في كونه باللفظ الحقيقة كافي للطلاق والتمسك اذ لا بينهما في الالان واللفظ الصحيح الخاص فلا يتحقق كونه  
 بالالفاظ الجارية ولا بالملحوظة فضلاً عن الالان واللفظ والتمسك اذ لا بينهما في الالان واللفظ الصحيح الخاص فلا يتحقق كونه  
 الالان واللفظ والتمسك اذ لا بينهما في الالان واللفظ الصحيح الخاص فلا يتحقق كونه  
 ظاهر الالان فادعانا في شراعه وهو الخلق كما دنا الى الله الان هذا شرط خاص كونه لا ما فيه ذلك فادعانا في شراعه

الطارقة الثانية لما في خصوص المقام والكتابة فان كانت عند الامور ليس قسمنا الحقيقة والجار الا ان ظاهرهم انها مطلقاً في البيع  
 ولو كان شرطاً لفظاً او من غير لفظاً لم يثبت في ملكهم فادعانا في شراعه وهو الخلق كما دنا الى الله الان هذا شرط خاص كونه لا ما فيه ذلك فادعانا في شراعه  
 الالان والارباب لم يكن خافاً جاعاً لالفاظ المدقة اذ الظاهر عدم الفرق بين الالان والعارية بالذات او بالقرينة  
 وهو غير ما في حق الله لغيره لكونه في الالان واللفظ ولو كان خافاً جاعاً لالفاظ المدقة اذ الظاهر عدم الفرق بين الالان والعارية بالذات او بالقرينة  
 اطلاق الالان ولو لم يثبت اعتبار اللفظ في الحقيقة لكان الاجتماع خلاف ذلك بل ان شرطه في الحقيقة بالاجتماع والالان الاول في  
 الظاهر ان كفاية ذلك في العنق الجارية وان كانت ملكة كالوصية والبر غير الوقوع في اللفظ وهذا هو ملكه في البيع  
 المضائق فيها لم يقع مبلغها في العنق الالان فادعانا في شراعه وهو الخلق كما دنا الى الله الان هذا شرط خاص كونه لا ما فيه ذلك فادعانا في شراعه  
 بل بالظاهر ان الامر كذلك ولو كان اللفظ مطلقاً كان يقول ان كلفه او ضرباً من ذلك او صوبت مقولاً او صوبت اقتضار  
 فيما ثبت بالاجتماع في مقابل الالان فادعانا في شراعه وهو الخلق كما دنا الى الله الان هذا شرط خاص كونه لا ما فيه ذلك فادعانا في شراعه  
 اللفظ ولو كان الالان فادعانا في شراعه وهو الخلق كما دنا الى الله الان هذا شرط خاص كونه لا ما فيه ذلك فادعانا في شراعه  
 المسهل كالتفرق بينه وبين الالان واللفظ يتجوز الاول دون الثاني وبالترتيب الصدق فيه وانه لعله يفرق بين الالان  
 فادعانا في شراعه وهو الخلق كما دنا الى الله الان هذا شرط خاص كونه لا ما فيه ذلك فادعانا في شراعه  
 قلت هذا الكلام كثره مخالف لما هو المدون بينهم من ان العارية شرط وقوع في عقد المعاوضة مقتضاه عدم وقوع المعاوضة واقعا  
 بالشرع والعارية الصيغة ولو كانت منبثقة على اللفظ في الوقف لم يبلغ مبلغها في غيره من عقود المعاوضة بالاحوال  
 فيها مثل ما في سائر الملكات الجارية كالوصية والبر غير الوقوع في اللفظ وهذا هو ملكه في البيع  
 في الوصية حيث قال انه لو كان عتقت بذلك ونزل الوصية صحته وهو مدون وجب النية وقد ذكره في الالان فادعانا في شراعه وهو الخلق كما دنا الى الله الان هذا شرط خاص كونه لا ما فيه ذلك فادعانا في شراعه  
 بالبرية مع عدم حراثة الاول في الوصية والتمسك في الالان فادعانا في شراعه وهو الخلق كما دنا الى الله الان هذا شرط خاص كونه لا ما فيه ذلك فادعانا في شراعه

الملك







او دورته او عارته وهكذا غير عقدي كمال ساعد في غيرهم القبول الذي مع تصحيحهم في المذكورات كلفاية القضاة فيجب فيها  
 بذلك فاما العرف كلفاية القضاة فيجب بالشرط باللفظ عندهم مدقوع بان هذا الجمع ليس بولي في القبول بان القضاة عندهم لهم وغيره  
 بالاجابة والقبول الذي في غير ذلك وادانفت عدم الاثر الاجماع على القبول اللفظي ففان القضاة الثابت من الاجماع هو  
 هو اعتبار القبول مطلقا واما خصوصي اللفظي من فلا يكتفي فيه بالقول والعقل والقبض المنقوص على اعتباره في صحة فالتفويض  
 عزائت و قبول اخر قولنا و قبلنا لا لا اثر له الرضا المقصود في القبول العقل المعقول فبذلك لا يخرج ما فيها حكمه من الغيبة والسرقة  
 وعمل الاجماع على شرط الوفاء بالقبول واما ادخول يشي في ملك شخص فخرافته وان كان مستبعدا لبيان النظر في القضاة  
 اذ لم نجد فيه تلك قهرنا في تلك اعتبار من تلك القضاة المستبعدة لاسباب شرعية غير ذلك في الموت كونه سببا لـ  
 الوارث ونفي الامتلاكات وجنابات العبد لا يمكن كونه سببا لصلو ملك الغير ولو في الذمة صفاء الجبر بان قاعدة الاثر  
 في بعض الصور والى ان جواز ادخال الملك قهر الاستدراك جواز اخرج قهره واطلاق الثاني يستلزم بطلان الاول لكن يرضح جميع ذلك بان  
 في اجرة الاجماع من ان القبول الفعلي ولو بالقبض المجمع على شرطية كاف في كون الملك احتياجا بامداني القبض على الرضا والاداء  
 الموقوف على اطلال اجماعا بعد اعتبار عدم الرد والقبض الفعلي كيف يكون الملك قهرنا بان ذلك يخرج في مقابل العوارض من  
 الفسخ ما في التملك بالامر الا لا جبر في مقابل العموم والاطلاق الا ان يدع وروا في مقام بيان الذم ولكن الظاهر من هذا المعنى  
 خلافه وجبر الثالث المتفق بينه الابليني فيعمل بالاجماع المذكور في خصوصي القضاة المعلم الذين هو الوفاء الخاص وفي غيره  
 ليعمل على الامتلاكات والعمومات والسرقة ذلك ان العموم والاطلاق موجودان في كل العقود اللازمة وعلما مع ذلك من  
 مصر حيني في باب البيع تفصيلا وفي سائر الابواب جبالا بشرط القبول اللفظي مطلقا بكونه في العقود اللازمة من غير ان يستندوا  
 في اعتبار الاجابة اللفظي منها الى كون الوفاء في العقود اللازمة فضا ولا صل عندهم اعتبار اللفظي في العقود اللازمة كاجابة  
 وقبول الاجابة للفتية على الخروج من الاصل لا يتصرف بهم وحيت وجدا تصحيحهم في الاوقاف والامانة كلفاية الاجابة  
 المقتضى مع القبض ووجدنا ايضا استقرار السيرة على ذلك طارئا لا لاختصاص الوفاء في الوقوف والصدقات خرجنا بها

منها الاصل

منها الاصل وفضيلا في النظر في المخرقة فيها بيم الاطلاق للونها مسوقة لبيان اذوم الوقف والصدقة قبل الفسخ لا انما منته  
 سيالته في جميع العوارض الواردة في العبادات والمعاملات او الكذا واما الاوقاف الخاصة فحيث لم نجد مصرحا فيها بالعدم اعتبار  
 القبول وجبا فيها الى الاصل المذكور كما هو ان لا يعلقا وخصت في مقابل الامتلاكات ولا يخرج فيها باستعمال الاطلاقات  
 والعوارض ليس ما دعانا الى الخروج عنها في غير المعام واما ما في الكيفية من حيث عدم اعتبار القبول الى الاثر فلا يستند في رافقت  
 من عدم السقوط لذكره والا فلو لم يخرج منه بذلك فتمت بغيره بل هو من غير ما عدا من الاخرى في الاوقاف والخاصة بغيرها كالمطر  
 كما في ذلك من الفسخ ما في المنقوص بالصدقة بناء على كفاية القبول الفعلي فيها لا انما من الفسخ بالادارة الا ان السجل كلفاية القبول  
 الفعلي فيها هو سبب الاستدراك في العلم بعموم ادائها مضافا الى كونها اشبه بالابتداء من العقود الملزمة المستفيدة في وجه الله كما تستبدل في القضاة  
 من حيث ذلك الا لا اقر بان الاوقاف الخاصة بها شرط القبول اللفظي وفي الاوقاف والامانة كلفاية القبول الفعلي بالقبض وكونه  
 ما يكتفي في رافقت على القول بغيره في ملك السليبي مالا لا خلاف فيه الا في قبض الحاكم او قبض بعض السليبي جاز في القبول بكون  
 ان هذا الذي كمنه العلم بشار ايضا كاف في ذلك لانه بهذا القدر يعارض غير الامتلاكات هو القضاة الثابت من الاجماع على كون الاثبات  
 طارئا واما على القول بغيره لما في ملك الادارة على خلاف الاثبات في القبول الا ان السجل بشاره كما بالصدقات في غير السجل  
 ولا يقع القضاة على الاجابة ان السجل في غيره ايضا يخرج قول الرافقت بغير قول الاجرة وجبكت في قبض قول الرافقت  
 لشك او لغير ان الوقف العام وادخل في الامتلاكات فانه قد الملك كما على قبض الحاكم الا لا بد في عدم شرط الوقف كاجابة  
 مطلقا والى جبر بالامانة والامانة في الاجماع على كون الوقف عقد اذ هو كمال الاجماع على كون الامانة عقد انما من بعض اقسامه كجبر  
 العقد في الجبر ولو باعتبار بعض افراده وهو الوقف الخاص فيقتضي الرضا في الاطلاق وعدم وجود الفسخ هو الاثبات في القبول الفعلي  
 الا لا اقر ما بعد وجوب ما يوجب الاطلاقات من الاصل المقرر عندهم في العقود اللازمة بشرط اللفظ كاجابة وقبول الحاكم اعتبارا  
 اللفظي في ايضا كما هو في غير الناصر التمسك به في مقابل الخلاف في موضعين احدهما اعتبار اصل القبول مطلقا والثاني







الصدقة على الوقف هو ان يكون الوقف صدقة لان النسبة بين الوقف والصدقة عموم من وجه عند النافي فليس  
 كل من اطلق على الوقف صدقة فانه يصدق له الوقف بالصدقة بل على ان يكون الوقف  
 ملك قضاء على التمتع بالثمن فيكون الوقف صدقة على من يملكه وهو صدق الصدقة على من اطلق الوقف  
 ممنوعة خصه على تقدير كون الوقف بغير بناء على اعتبار القرينة في ما هيته الصدقة بان يكون لا يملكها وبان العطية  
 والعتبة مثلهما في القرينة وتكون فصول العتبة هو عدم القرينة كما هو مقتضى تفسير القاموس في الوقف ان القرينة ليس من مقومات ما هيته  
 الوقف لان مقتضى ما هيته الوقف بدون تعقل القرينة غاية الامر كونها شرطاً في صحة من انما على تقدير صدق الدعوى  
 ان يكون كل الوقف صدقة استحقاقاً لا استناداً بالحدث او المقتضى على هذا الوجه كون القرينة جزءاً من مقومات الصدقة  
 فاذا فرض ان الوقف من مقومات هذا المقدم كان تسمية الرواية في اثبات القرينة لغواً في الوقف بغير وجهها ما هيته الصدقة  
 واعتبار ما في صحتها احتياج اثبات اعتبار القرينة في الوقف المراد انية لكن بوجوب اثبات كون الوقف صدقة تطلقاً  
 وانى للمشرع ما يثبت من خلو الاخبار وكلمات الاختيار عن ذكر اعتبار القرينة في الوقف عن هذه الكيفية غاية في الباب  
 اطلاق الصدقة عليه وهو غير المدعى بالانصاف ان التمسك على التمسك المشايخ والمفسرون في التمسك على التمسك  
 وتخصيص الاطمينان بالعلم من جهة كونها مقيدة او مخصوصة مشكوك في ان ايراد كل كلام كان خارجاً عن الوقف واخذه  
 يتوقف العلم في مورد الاطمينان بعدم انعقاد الاجماع على خروج من باب تخصيص النظم النظم بعدم الانحياز بقوله  
 الاصل عن انا انما باعتبار غلبة التخصيصات فالانسان في هذا النوع من التمسك وبغير ما هو ان عدم التمسك بالتخصيص  
 التسويل على غير ما يخالف هذه فان العمل بها يتوقف زيادة على الفحص عن التخصيص على اطمينان بعدم الاجماع على التخصيص  
 وتران عدم قول المفسرين عند شرط العلم وعدم وجوب الوقف بالتقدم على التمسك على التمسك في ان ذلك مستحيل  
 لفقه جديد والاعراض عنها وما شابهها قاعدة نفى الضرر وقاعدة الاعتدال وقاعدة نفى التمسك على التمسك في ان ذلك مستحيل  
 العلم بالانزاع والتمسك بهما في المسائل فالحج بين الامرين انما يحصل بانكران ما هو مقتضى ان العلم بهذه التمسك في هذا  
 المورد غير معلوم بل عرفت ان المشهور بين القدماء شدة حقيقة على عدم العمل والقول باعتبار القرينة وبعد مله خطه  
 هذه الشدة المحققة بكون التمسك على اجماع التمسك والسرار ايضا خصوصاً مع عدم جازم صحيح به العلم بغير التمسك الثاني  
 وما قيل من ان ظاهر ذلك انما هو كالحق هو القول بعدم الانحياز بغير في مقابل نصيب الباقي وكذا رتبة التمسك القول  
 بالعدم من القول بغيره وقف الكافر كما في التمسك مضافاً الى ما في الاخر من منع الظهور ان صحة وقفه انما يدل على عدم كونه

القرينة

القرينة اذا اشيع القرينة العبرة في المقام في حق الكافر وهو منسوخ كما ينسب ما يستفاد من القول بالصدق بالاشارة بالظاهر  
 ما حكمه المحقق في تلك النهاية الاشراط الصاحبة على صحة وقف الكافر بان يثبت القرينة مسدودة له لان كل من يثبت يثبت بدين وتوفيق  
 بموجبه ويجوزون اليه كما هو برهينه الا ان فيها حكمه وبالحكمة لم يظهر المتدين في الوقف لعدم الاشراط فلا يصلح جعل القرينة خلافة  
 بغيره وما يستفاد من الاستظهارات ثم يفتى المتأخرين كصاحب الكفاية وبعض متأخريهم على ما قلنا من ان القرينة لا يثبت  
 الاشارة ما هو الا في انما ما قلنا لا نقول الا بالبيان ذلك الاشارة المحققة والاجماعين فالأخير في المسئلة هو الاشارة بالاصل  
 الالم من جهة ما يستفاد من مضافاً الى مستند من عومات انه الباب واما ما عساه ان يترجم في المقام من غير ان يثبت  
 على عدم مراعاة القرينة في الاوقاف الخاصة خصوصاً على الاولاد المقصود بها التوصل الى فائدة الوقف اعني الجسي وعدم البيع  
 والعتبة فالجواب عنه ما ذكره في نظاره من انه سيرة ناشئة عن عدم المبالاة فانهم لا يظهرون الى العائدة المزبورة ولا يستحسن بغيرها  
 المقصودة وانما لا قد يجعل المقصود بالاشارة بغير ما ينسب من احكام المعاصرة كجواز النظر الى ام المكاتبة ولم يبالوا في ان العادة  
 المزبورة اعني الجسي حكم من احكامه بغيره وقوله صحيح حتى جعله مقصوداً بالذات والتفوق في مراعاة القرينة بكون العلم هو الجسي الاول  
 راجحاً شرفاً من ان المراد بالقرينة هنا هي القرينة القرب وان لم يحصل القرب وانما مع كونها قابلاً للتقريب به عند الله تعالى كما في القرينة  
 المعقودة في العبادات حيث ان المراد بها التمسك قابلية الفعل للتقريب والذات حكمه بغيره معناه ان الكافر اجماعاً لعدم حصول القرينة  
 وان نور الظاهر الاول لان القرينة المعقودة في المقام كالقرينة المعقودة في التمسك وقد مر جوابان القرينة المعقودة فيه وهو وجه التمسك  
 كان غير مكمل في صحة حصول القرب في المقام لا ولا اصرح الكل او الجبل المعقود وقف الكافر وعدم صحة عبادته فظهر ان القرينة المعقودة في  
 المقام بين مختلفه فمنهم من يفرج المطلق وقف الكافر على اعتبار القرينة فيه فذهب الى ان المراد بها نحو القرينة في العبادات وتعليل في  
 محله اذ لم يجد مبرراً لذلك في المقام بل وجدناهم معصين بخلافه في التمسك الذي هو جواباً باعتبار القرينة فيه ومنهم من يمسك بالظاهر  
 اذ له الباب الصانع قوله ما جعلته للذات فلا وجه فيه ضرورة صدق الجبل للعبادة والنية وتوضيح المسئلة ان استناد القرينة بالظاهر  
 عبارة اخرى عن استناد الاسلام بغيره المطلق عبادته الكافر في دعوة اعتبار القرينة بل لا يملك في حاله كان الاسلام من شرطه  
 صحة العبادات كالظاهرة في الصلوة لزم من عبادته الكفاية لغيره الاسلام ومن الواضح ان اثبات شرطية الاسلام كالحج  
 وليس عقلاً ولا نقلاً ولا قبحاً ولا يملك على اعتبار في الوقف ومنه ان استناد الاسلام في العبادات المعمورة لان العلم  
 ذلك ان كان ظاهر ما دل عليه من الروايات من عبادته الكافر فظهر ان مقتضى ذلك في عبادته المحققين في غير اعتبار



















او متعلق

والمراد بالنظر هنا ان يفتقر الى الوصف في نفسه الى ان النظر وجوبه من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد  
 الوصف في نفسه من الاشياء وبالجملة يعني ان الوصف في الموقوف عليه من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد  
 او ارجح ما لم يكن متعلقا بالوصف في نفسه من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد  
 ثم المراد باعتبار العدة اما اعتبارها بموضوعها كما في امارم الجاهل او من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد  
 الواجب في وجوبه على الاول ان ينظر في العدة اذا كان فاسقا او خرج من المصلحة بخلاف الثاني وبغيره من السك في وقوع العلة في وجوبه  
 في تقدير اعتبار العدة لا في صحة النظر في العدة من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد  
 الاولى الخ لا بد من ان لا يكون فاسقا او خرج من المصلحة من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد  
 اليها ما لم يكن فاسقا او خرج من المصلحة من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد  
 حينئذ فان الحكم لا يترتب على الاول بحيث يكون العدة شرطا واقويا بدو وصحة صحة النظر في العدة من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد  
 الواقع فاسقا بطلان فرضه ولو كان عند الوصف عا ولا يكون شرطا واقويا وان يكون علميا من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد  
 الواقع ام لا فيصح تفرضه ولو كان فاسقا واقويا فاما يكون ارجح الوصف كافي في صحة النظر في العدة من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد  
 او يكون المدار في حق كل علمه وادنى المرتبة هو المرتبة الثانية في المراتب والاولى هي ارجح اعتبارها من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد  
 عدم الاطمینان بعقد العاقبة وصدوره من المصلحة فان الاعتبار بهذه الوجه لا يفتقر الى الوصف في نفسه من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد  
 وان كان العرفي بعيدا وكيف كان فالكلام في هذه المرتبة الدنيا ارجح اعتبار العدة على وجه النظر في صحة العقد من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد  
 جبر النظر للعاقبة فيكون ولها على الموقوف نظر الاول والخاصة على الاسوال المولى عليهم ام لا العلم ان العدة لا تعتبر في موارد  
 لا رابطة لها بالمقام كما في معرف المصلحة والارجح في العدة الواجب والوجه على الصفا امارا لا ولا ان فساد العدة لا يفسد المصلحة  
 الشرع لما حصل باختيار العادل بالبرائة والفرق في العدة بمرور الوقت هو كونه عا ولا وان لم يجرى فيه ايضا فاما الثالث فظان تسلط  
 العاقبة على دار الصيرة يستلزم للعاقبة المنع من الركون اليه بآية النباهة وبقا فيكون انما باطلا فتم نظير المقام هو الوصف  
 صرف الثالث في سبيل الدلالة في الحقوق الواجبة بالجملة كالمقام ارا والملك تنبئ في نفسه من موارد الناس فيكون له ان  
 بجبر النظر للعاقبة ان لا يكون فاسقا او خرج من المصلحة من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد  
 بجبر النظر للعاقبة ان لا يكون فاسقا او خرج من المصلحة من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد

الاعلان

الى المراتب الموقوف عليهم ولا يثبت تسلطه انما عليه فيكون مرادنا منه وهو ان يفتقر الى الوصف في نفسه من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد  
 الاول فانظر ان لا يفتقر في عدم جواز العدة من الركون الى العاقبة وكونه تسلطه على ما لا يفتقر الى الوصف في نفسه من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد  
 بالكلام في ان الوصف اهل ان يفتقر في نفسه من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد  
 متفق عليه ان يفتقر في نفسه من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد  
 فيكون صحيحا قد يقال ان ذلك ينافي في مقتضى عقد الوصف وهو ان يفتقر الى الوصف في نفسه من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد  
 وذلك ينافي في مقتضى العقد لا سيما في مقتضى العقد وهو ان يفتقر الى الوصف في نفسه من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد  
 على ان لا يكون في مقتضى العقد لا سيما في مقتضى العقد وهو ان يفتقر الى الوصف في نفسه من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد  
 يهيى العادل والعاقبة من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد  
 او يهيى العادل والعاقبة من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد  
 لان شرطه لا يترتب في ان يفتقر الى الوصف في نفسه من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد  
 العقود او يترتب ذلك مما لا يجرى في المقام بعد ان الملك في نفسه لا ينافي في مقتضى العقد وهو ان يفتقر الى الوصف في نفسه من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد  
 منه وبمعنى مقتضى الوصف فكلما جاز جعل الولاية للعادل جاز للعاقبة ايضا لعموم الناس مسلطون على اموالهم وخصوص ما في المقام الوصف  
 على حسب ما يوجبها اليها الى غير ذلك من غير عيوب العقد والعدو والعقود والوصف والصدقة من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد  
 الوصف الشرط فيه الولاية للغير يستلزم صحة الشرط ايضا فكلما جاز جعل الولاية للغير مطلقا وان لم ينافي في مقتضى العقد وهو ان يفتقر الى الوصف في نفسه من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد  
 ان خصوصي لجعل للعاقبة نيا في ذلك بعد ما فاته تعرض الوصف في نفسه من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد  
 ذلك لان العاقبة من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد  
 لحس انما لا يحصل للعادل لغيره صدقة من الولاية كالموت بها حية والمعتبة الزكاة المتأني في هو نظر العاقبة  
 بان يرجع العقد والشرط عنده الى التناقض بان يغير الى قوله ملكك واما ملكك فيكونا من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد  
 حاصلها فيكون الولاية لغيره من جهة مطلقا عند اختلاف ارادة الموقوف عليه في مورد

الاعلان



ان تسلية العائق على التعريف اما في معرض التلف واقعا وهو خارج وان لم يوجب كونه كلفه الواقع كون التلف متافعا بعد  
 الاطلاق وخران مجرد ذلك غير نافذ بمردم التواتر وهو ما تملكه السلطة في الاموال او قبول الوصف لم يخرج غير ملكه من سلطة  
 ولاد خلفه ملك الترخيص كمن تسلط على مال الترخيص لم يملك الوصف لا تسلية فلا تعريف ان قبول ان تسلية العائق استبان له على وجهي  
 وان كان مقتضى الوصف عدم الاستيمان لان العقد لا يدخل في تحقق العنوان واستيمان العائق مما هو من كرامته الشارة  
 قلنا صدق الاستيمان لا مجرد مراعاة العدة لتساخر ما ذكرنا سابقا في ذلك لا ردنا منه ان كل تعريف يصدق عليه الاستيمان  
 فلا بد فيه من مراعات العدة في الاصل بل ردنا ان شرط النظارة للغير الذي يطابق عليه النص والفقهاء ان كان غرضها الاجل لمعالت  
 مصلحة الواصف والموقوف عليهم فلا بد فيه من مراعات العدة كما ان الحاكم جعل العقيم في الاوقاف والعتاة والصدقات وغير ذلك  
 لكنه ان شرف ذلك الحاكم لا جبر مصلحي الامور لمصلحة منها ومراعات صلاحها ولذا لا يجوز جعل العائق وان كان غرضه الاجل ان  
 الحاكم يسلط على ماله فلا يعقب المتوطى على ما اردوا من غير ملكه وجعل النظر فيها لنفسه وخبره او اذ اعتبار العائق ملكه والاصل ان  
 لا يتغير في ذلك لكونه لوصف جبر النظر في الوصف لنفسه ولغيره بل لا يتغير في ان هذه السلطة هي ثابتة لشرع لا جبر مقتضى الوصف  
 ومراعات الوصف عليهم نظير سلطة الحاكم على العقب العقيم والامور الحسية من تفرقت فيها على الموارد الخادون فيه وهو تسلية العادل واول فيه  
 او انها ثابتة لما لكونه سلطة على ماله فلا يتصرف فيه كيف يشاء حتى لا يفرق فيها بين الامور للمواصلة المذكورة فتدور ان التعريف بين  
 الموقوف الى الغير استيمان له فيجب فيه مراعات العدة لا ساقطة بعد ان ليس المراد في مراعات العدة على صدق الاستيمان مطلقا فلو  
 جواز استيمان العائق فيها من حقوق المستأمن بل المراد على كون الاستيمان حكما شرعيا ثابتا من ان يشاء كما استيمان الحاكم وجها  
 من حقوق الحاكم فان كان الاول يقتصر على مورد ثبوته والثاني يتبع عموم دليله ان لم يعم كما في المقام ولا يقتصر فيه ايضا  
 على مقدار ثبوته هذا على تقدير تسليم صدق الاستيمان على مجرد التعريف ولو جبر مقتضى نفس الموقوف في الاختلاف فيه بين ان  
 لصفه الفاظ وجعل نفسه ناظرا لان المقتصد من مقتضى نفس الناظر الموقوف عليه لم كان اجنبيا عن الاستيمان كما لا خلاف  
 ثم لو قلنا ان جبر العائق تعريف الوصف في معرض التلف ولله لا يجوز ولو كان المقتصد من صرف التسلية انكس هذا كنهه  
 العادل الية فيقبل اعتبار العدة وفي جبر العائق مطلقا ونظير الشرع بين عدم الوالدية راس وبهي جواز راس الضحية في امر كبره منها

نقد نقرة

نقد نقرة اذ ان يستند بالعدا لمقتضى ذلك من ثبوت هذا كمن يكون ان يقارن في المقام ان الظاهر للاصحاب هو الاول فيكون  
 سلطة الواصف على استيفاء الناظر في جبر مراعاة مصلحة الوقف ونفع الموقوف عليهم لا من جهة كونهما حقا عليهم والذ لا ينعض عن ذلك ما جرحوا  
 به من استحقاق الناظر في صورة الاطلاق اذ لا يملك الناظر في جبر الموقوف فلا بد ان هذه الولاية ولا تملك الموقوف عليهم الا لم يملك بالاجرة  
 نظر الناظر على الوجه الثاني لم يملك عليهم في هذا الا جرة منهم بل مقتضى نفس الناظر وسلطته عليهم اعطاهم الاوقف في جبر القول  
 باعتبار العدة في معرض حكم الوقف لان تعريف الناظر المتعلق بالاستيمان له فيما يتعلق بالناس واستيمان العائق في شرط ذلك يقتضي  
 ومنه ان النص الية واولية او بدل على تسليمه لا اعتبار العدة بان نصب الناظر استيمان فلا بد فيه من مراعاة العدة انكس يقتصر في  
 اعتبار راعاه الا ان الحق يقتضي الخيانة في جبر العدة انفس الضحية وما جرح بها في مساواة العادل والفقهاء ينفذ منه بلا شك ضرورة  
 ان الترخيص في اعتبار راعاه الا جرة من جبر الخيانة فادان العدة لا انفس الضحية لا ينفذ منه بل مقتضى المقام في ان تعيين الناظر على وجه  
 الثاني الراجح في مصلحة الوقف بل في تعريفه ايضا علة الناظر لا في موضوع جبره خارج عن محل الكلام وكلام الاصحاب والتحقيق فيه  
 ما عرفت بهذا كله فيما اوجب النظر فيه واما ان جعله لنفسه فظاهر الكلام والجل عدم اعتبار العدة في الوقف فمجرد النظر ولو كان  
 فاستحقاقه لا يخرج قرب ان تولى الوقف للنظر ليس باستيمان له فيما يتعلق به العدة بل الشرع لم يصحح الوقف في ضمن العقد فوجب الوفاء  
 ولان الترخيص في اعتبار العدة كونه ناظرا الى احرار سلاطة العقب عن الخيانة وخلاف المصلحة ومع حصول الوثوق والاعتماد في الناظر  
 سقط اعتبار المطلقة في البرزخ فلم يملك الوقف عدم خيانة العائق صرحا بوليه لان اعتباره في المعاملات على نحو الموقوف على  
 العائق فبعدمه مدار احرار الوقف بل الظاهر ان اعتقاد الوقف هو المعقب في صحة استيمان الشخص في اعتقاده العدة مع الاستيمان  
 ولو كان فاسحا في الوقف وعند الحاكم ومنه الصحيح نقد نقرة اذ كان غير مقتضى بل الظاهر ان الامر لم يرد احرار الوقف  
 مع انكس الصلح والمصلحة في تصرف الناس فان الظاهر الصلح والنقد كما هو جاري في باب الوصية وحيث يكون الفرق بين استيمان  
 العادل والعائق وثمة استمرارية العدة فيما قبل انكس في الخلاف في صورة الشك في كون العقب الصادق واجد المصلحة او فاقدا لها  
 فخط العادل يحكم بالصحة والنقد الى ان يعلم الخيانة والعائق يحكم بالفاسد الى ان يعلم الصحة والمصلحة والسر في ذلك ان المبرر  
 اعتبار العدة في الاستيمان على ما سبق بالبرهان ثمة الباطن حيث ان مقتضى ما فيها من التسليم لكون العمل بقول العائق هو موافق للواقع  
 في العدة فيقتدر من قوله الى ختمه كمن التسليم فصار ان فعل العائق ايضا لا يؤول عليه ولا يوثق به لكونه موافقا في وقوع العدة ومصادمه  
 المفسدة لا لكونه فاسدا في نفسه على تقدير مصادقه للواقع اذ يعلم ذلك في حال الاستيمان او كشف بعد تحقق التصرف منه في  
 الخارج فحينئذ مقتصدان احداهما ان المراد باعتبار العدة في الناظر اعتبارا في صيرورته وليا شريكا متعاقبا في قوله واقفا يدور  
 التبيين الى ان يعلم خيانتها كافي سائر الاوليا والاعتبار في صحة نقرة ايضا ولو كانت على طبق المصلحة فاشترطه بين العائق



والعادل نظره في الحكم بالولاية بالنسبة الى غير نفوذ التعريف والماهر فالعادل والفاقد فيه سواء وانما يسمي بالعدل التمتع به لا التعريف  
 اعني في سيرة وادبها لا في نفوذ التعريف المقرون بالمصلحة ليستطلا واقعية مطلقة ولا علمية مطلقة بين اعتبار علم كل شخص في حق  
 نفسه بل علمية مقيدة او شرعية علم خصوصي الواقع بها نظرا لاجاز المستنبط عند التام في العبادات بحسب اعتقاده فان الاجازة صحيحة  
 ولو لم اعتقاد الحاكم وغيرة النفس اما الدين على الاول فلهذا نظرنا ذكرنا ومحصل ان اية البناء بحكم التعديل فيها انما يدل على ان الفاسق ليس  
 لان يستبان وبطمان برهان فعله ليس قابلا للتأثير فاستبان الفاسق بالظن حيث يستبان له الحكم بالولاية غير نفوذ التعريف الصحيح من انما هو  
 وترتيب انار الولاية عليه فبين العلم والمقدار من اعتبار العدل لا يمنع صحة التعريف اذا صادف المصلحة وهذا الكلام يحسن كمال اعتبار  
 فيه العدل بدليل اية البناء ولم يكن الاعتبار بان لا يخرج في قيمه من الصغار والناظر في امر القصار كما في الخبز والفاقد في البناء على العدل  
 والاعمال الواجبة فكل من جاز اعتبار العدل من جهة تخصيص الطمان وحصول الوثوق كان باعتبار ما يقدر عدم جواز ترتيب اثر  
 بدون الاستظهار وتبين الامر ولذا اصرح الشهيد الثاني في الروايات في باب الولاية بعد اعتبار العدل في الوصي بان الوصي الفاسق  
 لو خرج من حق المصلحة مع قلت وهذا من ان الناصر في التعلق مثلا بسلطان الولاية الى عدمه من التوكيد وهو لا ينافي في صحة فعله كالمالك اعتبارا  
 كونه ما دون المصلحة وهذا ايضا لقول ان حق الناظر انما يقتضيه الاستبصار وعدم ضرر من اعتبارا شرعا وهو لا ينافي في الفرق بينه وبين  
 غيره فالاجازة في نفوذ التعريف على وفق المصلحة بخلاف الاجبة لا يخرج ما دون في التعريف لصلواته فيكون فصولا ما توفى التعريف على اجازة  
 المقوف عليهم بخلاف ذلك فالمراد في التعريف فانية الامر ليس اعتبارا شرعا بل اعتبارا عند الشك وعدم ضرر من  
 اعتبارا لا يقتضيه نفس التعريف مع ضرره من الازل ومطابقة الواقع وانما يتوجب ذلك لو كان المستفاد من الولاية عدم اهلية الفاسق  
 للتعريف لعدم اهلية الاستبصار وقد عرفت ان مرجع التعديل فاض بان المنع استبان بالاطمينان باقواله واخالفه في اخر الواقع  
 لان المنع في تعريفه صحيحا مطابقا للواقع لان المنع في احوال الفاسق الاطمينان به بحسب القبول لا العمل بقوله على تقدير صدقه  
 وحاصل المقام ان العمل المستفاد من الولاية حكم ارشاد لا ترتيب على مقتضى الحال فيكون سورا للنفق والضرر المترتب على فساد الواقع  
 وحصوله فعدم جواز العمل بقول الفاسق على ما قرناه في الاصول لا يرد بحكم تعدد شرع في كل امر يرد بالارشاد الى ان العمل بقوله لا يقتضيه  
 غرض الواقع فلا بد من اجازة في حق من يتولى من غير ضرر من حصوله ولا يستلزم هذا المقدار من المنع لا يقتضيه بغير العمل بقوله مع مطابقة الواقع اذا  
 انكشف بوضوح فساد الكثرة فالفرق بينه وبين العادل انما يظهر في حال عدم التبين وقبل العمل بقوله مع الانكشاف في حق من  
 العادل ترتيب اثر الواقع بخلاف الفاسق فانه غير جاز في حق التحقيق ان النهي عن العمل بقوله الفاسق لا يزيد مفعلاه على مفعول الحكم الاصل  
 والمنع في ما لا ينفذ العلم وكذا الكلام في فعل الفاسق فانه كما لقول في عدم جواز الاطمينان والتمتع به عليه لذل ان الحكم لا ينفذ في فعله  
 المصلحة

المصلحة لكن عدم جواز التعديل على فعله لا يرد بان الشك وان التعديل عليه بالاستبصار والتمتع به عليه انما هو شرعا بل فساد مفعله  
 لكن من غير فساد عدم ضرر من الازل ومطابقة الواقع وانما يتوجب ذلك لو كان المستفاد من الولاية عدم اهلية الفاسق  
 للتعريف لعدم اهلية الاستبصار وقد عرفت ان مرجع التعديل فاض بان المنع استبان بالاطمينان باقواله واخالفه في اخر الواقع  
 لان المنع في تعريفه صحيحا مطابقا للواقع لان المنع في احوال الفاسق الاطمينان به بحسب القبول لا العمل بقوله على تقدير صدقه  
 وحاصل المقام ان العمل المستفاد من الولاية حكم ارشاد لا ترتيب على مقتضى الحال فيكون سورا للنفق والضرر المترتب على فساد الواقع  
 وحصوله فعدم جواز العمل بقول الفاسق على ما قرناه في الاصول لا يرد بحكم تعدد شرع في كل امر يرد بالارشاد الى ان العمل بقوله لا يقتضيه  
 غرض الواقع فلا بد من اجازة في حق من يتولى من غير ضرر من حصوله ولا يستلزم هذا المقدار من المنع لا يقتضيه بغير العمل بقوله مع مطابقة الواقع اذا  
 انكشف بوضوح فساد الكثرة فالفرق بينه وبين العادل انما يظهر في حال عدم التبين وقبل العمل بقوله مع الانكشاف في حق من  
 العادل ترتيب اثر الواقع بخلاف الفاسق فانه غير جاز في حق التحقيق ان النهي عن العمل بقوله الفاسق لا يزيد مفعلاه على مفعول الحكم الاصل  
 والمنع في ما لا ينفذ العلم وكذا الكلام في فعل الفاسق فانه كما لقول في عدم جواز الاطمينان والتمتع به عليه لذل ان الحكم لا ينفذ في فعله  
 المصلحة

المصلحة لكن عدم جواز التعديل على فعله لا يرد بان الشك وان التعديل عليه بالاستبصار والتمتع به عليه انما هو شرعا بل فساد مفعله  
 لكن من غير فساد عدم ضرر من الازل ومطابقة الواقع وانما يتوجب ذلك لو كان المستفاد من الولاية عدم اهلية الفاسق  
 للتعريف لعدم اهلية الاستبصار وقد عرفت ان مرجع التعديل فاض بان المنع استبان بالاطمينان باقواله واخالفه في اخر الواقع  
 لان المنع في تعريفه صحيحا مطابقا للواقع لان المنع في احوال الفاسق الاطمينان به بحسب القبول لا العمل بقوله على تقدير صدقه  
 وحاصل المقام ان العمل المستفاد من الولاية حكم ارشاد لا ترتيب على مقتضى الحال فيكون سورا للنفق والضرر المترتب على فساد الواقع  
 وحصوله فعدم جواز العمل بقول الفاسق على ما قرناه في الاصول لا يرد بحكم تعدد شرع في كل امر يرد بالارشاد الى ان العمل بقوله لا يقتضيه  
 غرض الواقع فلا بد من اجازة في حق من يتولى من غير ضرر من حصوله ولا يستلزم هذا المقدار من المنع لا يقتضيه بغير العمل بقوله مع مطابقة الواقع اذا  
 انكشف بوضوح فساد الكثرة فالفرق بينه وبين العادل انما يظهر في حال عدم التبين وقبل العمل بقوله مع الانكشاف في حق من  
 العادل ترتيب اثر الواقع بخلاف الفاسق فانه غير جاز في حق التحقيق ان النهي عن العمل بقوله الفاسق لا يزيد مفعلاه على مفعول الحكم الاصل  
 والمنع في ما لا ينفذ العلم وكذا الكلام في فعل الفاسق فانه كما لقول في عدم جواز الاطمينان والتمتع به عليه لذل ان الحكم لا ينفذ في فعله  
 المصلحة

التمتع به عليه انما هو شرعا بل فساد مفعله  
 لكن من غير فساد عدم ضرر من الازل ومطابقة الواقع وانما يتوجب ذلك لو كان المستفاد من الولاية عدم اهلية الفاسق  
 للتعريف لعدم اهلية الاستبصار وقد عرفت ان مرجع التعديل فاض بان المنع استبان بالاطمينان باقواله واخالفه في اخر الواقع  
 لان المنع في تعريفه صحيحا مطابقا للواقع لان المنع في احوال الفاسق الاطمينان به بحسب القبول لا العمل بقوله على تقدير صدقه  
 وحاصل المقام ان العمل المستفاد من الولاية حكم ارشاد لا ترتيب على مقتضى الحال فيكون سورا للنفق والضرر المترتب على فساد الواقع  
 وحصوله فعدم جواز العمل بقول الفاسق على ما قرناه في الاصول لا يرد بحكم تعدد شرع في كل امر يرد بالارشاد الى ان العمل بقوله لا يقتضيه  
 غرض الواقع فلا بد من اجازة في حق من يتولى من غير ضرر من حصوله ولا يستلزم هذا المقدار من المنع لا يقتضيه بغير العمل بقوله مع مطابقة الواقع اذا  
 انكشف بوضوح فساد الكثرة فالفرق بينه وبين العادل انما يظهر في حال عدم التبين وقبل العمل بقوله مع الانكشاف في حق من  
 العادل ترتيب اثر الواقع بخلاف الفاسق فانه غير جاز في حق التحقيق ان النهي عن العمل بقوله الفاسق لا يزيد مفعلاه على مفعول الحكم الاصل  
 والمنع في ما لا ينفذ العلم وكذا الكلام في فعل الفاسق فانه كما لقول في عدم جواز الاطمينان والتمتع به عليه لذل ان الحكم لا ينفذ في فعله  
 المصلحة







[illegible]

٧  
المعدن والنفط من صنعة الله  
ليرزق الناس والبقية في ذلك كقول الخوف  
عليها ليعود به من الخوف عليهم  
الان الشجرة تاجرة لا خسر الفوائد  
الان يقدرون من المطول الا  
مرسته

[illegible]



والوقوف عليه من انما الى الرجوع ونفي بعض اقسامه خلاف لان الوقوف على المعلوم قد يكون كجواب الاول بانما الثاني لان الوقوف  
 الترتيبى مع وجود بطى الاول وقولان البطى الثاني وقد يكون بالنكس كما اذا قلنا وقفت على ما يولد زيد ثم على الاول لا غير على  
 العقدة وقد يكون على وجه الترتيب كما اذا قلنا وقفت على ما يولد زيد وعلى الاول بالترتيب والكل فى الكلام ما نفي بسم الوقوف  
 بالنسبة الى المعلوم او بالنسبة الى الموقوف اما الصورة الاولى فلا اشكال ولا خلاف فيها وصحتها على الاول لا خلاف المراد كلما  
 او جعلها متضمنة الوقوف على المعلوم على هذا الوجه فتصريح الموجود والمعلوم جميعا واما الصورة الثانية فلا اشكال ولا خلاف في  
 بطلانها بالنسبة الى الموقوف وبطلانها لا يعرف اليه بل يعرف الى الموقوف وادرج نصف المصنف الى الوقوف كما عايناه في غاية  
 المراد واما صحة بالنسبة الى البطى الثاني الموقوف فغير خلاف نسب الى المحققين بل المستظهر بطلان الوقوف بالقياس اليه  
 وذهب الشيخ في تحريك الخلاف والمبرور الى الصحة وبني المسند في الثاني على صحة بعض الصفقة والعقد والحق ان في كل من  
 المبني والاشياء نظر اما المبني فلان صحة بعض الصفقة مستتبعة على التحلل العقد الى العقود المستندة حسب قه والاشياء  
 كالتحلال الاكل المنسوب الى الرغيف المتعلق به الى كالات فقه مستقلة بالاشياء مع كون الرغيف اسما للمجموع  
 المجموع وهو خلاف الحق والبداهة لان اللوح في نظر القاطن العقد الموقوف اليه فليس في مقام انشاء العقد الاشياء واحد فليكن  
 ذلك الاشياء وهو المجموع فموجب المجموع مع ملاحظة وحدة العقدة الراجعة العقد جدا والدار في عقد العقدة وحدة عقدة  
 القاطن فقه كجواب الشكيبين ولو كانا متعلقين كالشرب والاشياء واحد ثم يوقع العقد عليهما على احد القاعدتين الواحدة الحقيقية  
 وقد يفرق في الشيء الواحد الحقيقي في نظر الوقوف شيئين كجواب بعض من شربا مستقلا ويقصد اتيان العقد عليه مستقلا كما اذا  
 اشترى احد المصنفين من شربك شين والصفقة الاخرى الاخرى في صفقة واحدة فان الصفقة من شربك شين في عقد واحد ولو كان  
 المبيع مالا واحد كجواب العرف وان مراد بعض الصفقة كلها من شرب الاول الاخرى الثاني لان ظهور الرغيف في احد الصفقتين  
 في الفرع الثاني لا يوجب حيا لبعض الصفقة الاخرى من المبيع ان القاطن بنفس العقد في الاول انشاء وتلك واحدة متضمنة  
 بجميع العمى من حيث المجموع وسواء الملكية الى كخرجه وانما باعتبار استمرار دخول الملك في العقد دخول الاجزاء مستمرة  
 لا اصالته وقصد فليس في مقام انشاء المبيع مثلا ببيع متعددة كجواب قه والاشياء المبيع حتى يقرر ان بطلان احد المبيعين  
 اعلى المتعلق باحد الجزئين او الاجزاء لا يستلزم بطلان الاخر او اعتبار ان الاسباب لشربية الاسباب العقلية توتر انما كانت  
 وجدت محللا فاما ان ليس في المقام الاسباب واحد متعلق بالكل ومن غير قابل لثاثير السبب فيه باعتبار عدم قابلية الجزء  
 ضرورة انشاء الكل باشتغال الجزء وما ذكره لطلان مقابلة الاشياء المتعلق ببعض واحد متبعض الصفقة الاولى  
 الثانية الاجزاء الشيء المنسوبة اليها مثل شرب الرغيف وقوله بصفت الثوب وانما ذلك فان المقام نظير قوله جلت شرب

اذ كان

اذ كان الخلق انما بالمعنى من حيث المجموع ثم انما العقد الواحد الى العقود المستندة كجواب قه والاشياء المبيع حتى يقرر ان بطلان احد المبيعين  
 بل كجواب بعض الشكيبين الجائيات بوضع ان بايع الدار مثلا لا يقصد مقابلة بعض جزئيه لبعض الشئ مثلا بل بالارض بغيرا لبعض  
 الشئ كوزنى استقلال النظر اليه وكوزن سبعا مستقلا سبعا جميع ذلك وان العقد الواحد يتناول المستندة ولكن الاختلاف في ان  
 الارتباط بالاصل من الاشياء ذات المتعلقة بالاجزاء الخاصة بالاشياء المتعلق المتعلق بالكل ليس باقصر من الارتباط بالموجود  
 بين اصل الاشياء وبين الشرط الفاسد وقد ذهب كثر المتأخرين على ما سلكه الى ان العقد بغير الشرط ودعوى ان الشرط  
 كجواب بعض الشكيبين وصورة الاشياء استقلالها بالاشياء بخلاف الاشياء المتعلقة بالاجزاء فانها تجزى بالطلقات المستندة  
 في محل المسح لا المكان ودعوى الشكيبين انما ايضا كما هو المشهور من العلم من العقد كالات ببيع مثلا فان عاودت بعض المبيع ببعض على  
 تقدير بسمته متبعية ببناء فقه بعض الاخر ببعض الاخر فقلت هذه المسندة على منبها لان ارتباط الاشياء ذات بعضها  
 ببعض على فرض التسليم انما هو بالقياس الى العرض الدار ولا سيما القول بان شرطا كجزء من المبيع مثلا لا يدخل في شرط  
 الاخرى عرض المشترى وانما نفس المشترى المستقل بالجزء فله تقييد بشرط الجزء الاخر فالعقد في الباب النظر الى المسندة الاولى  
 الفقه كون التملك في الامور المتعددة في الواقع الى التملكيات المستندة كالات في المشترى المثلث والاربعة والبسط المتعلق بالمجموع من حيث  
 المبيع كالات في المشترى الباقي فلو قيل بالاول كالات لا سيما لان الاشياء من حيث ارتباط التملكيات بغير ارتباط الشرط والمشرط ما هو  
 هذا الكلام واما البناء فظاهر ان ايضا من جميع لان قلنا ان صحة البعض في المعاوضات ثبتت على خلاف القاعدة فثبتت  
 في عدم افاضة المقام لان الدار والميراث والاشياء او الدارية تخصي لبعض المعاوضات وان قلنا انما على طبق القاعدة فلا حظ  
 ما شرنا من عموم التحلل فلا ينفع في المقام ايضا لان حقيقة عقد الوقف وقوامها انما يخصص بالبطى الاول اذ الدار  
 القبول على قه انما لا قبول لكل بطى من البطون فانهم يمكنون قه ولا يقبل التملك الغير لاحد طرفي العقد فلو كان الوقف  
 الترتيبى في قه او قاف مستعدة حسب قه والبطون لزم خروجها بالقياس الى البطى اللاحق من قاعدة العقود ووجهان  
 احدهما سقوط الرضا والثاني سقوط القبول وسياتي ان البطون الثاني يتلقون الملك من البطى الاول ومنه كون  
 عقد الوقف بين الواقف وبين البطى الاول خاصة وان البطى الاول انما ملكه الوقف لقبول الموقوف والبطى الثاني  
 ملكه بمقتضى اشتراط الواقف تسهيل التزود من مرفقه حقيقة الوقف وقد سبق في باب القضاء ان عبيد البطى  
 الاول يعني عبيد البطى الثاني اذ اوقع مورد الخصومة مع ان المبيع لا يشبه بها حق التزود وهذا الحكم لا يطلان  
 حقيقة الوقف انما تستتم بالبطى الاول وان البطى الثاني ليس له حظ في العقد بان يكون الوقف في قه وقضيت























المتقيد ان كان مستند الى الاموال المحترمة غير ملزم بها ولا مستند الى الاموال المحترمة  
 الاصل في كون اللفظ من الامارات الوترية فاما او لم يكن مستند الى الاموال المحترمة  
 اصل اللفظ فيكون مستند الى الاموال المحترمة او لم يكن مستند الى الاموال المحترمة  
 قرينة مستند الى الاموال المحترمة اصل اللفظ فيكون مستند الى الاموال المحترمة  
 شبهة مستند الى الاموال المحترمة اصل اللفظ فيكون مستند الى الاموال المحترمة  
 ولو ادعى ما يقع اسد على المحل واللفظ فيكون مستند الى الاموال المحترمة  
 واللفظ فيكون مستند الى الاموال المحترمة اصل اللفظ فيكون مستند الى الاموال المحترمة  
 في الاموال محبة وجهها محل المطلق على الافراد الشارعية بوجهات اخرى ما ذكر في جمل الشريعة  
 الوجه على الصحيح لان اصل اللفظ لا يرد الى الاموال المحترمة بل يرد الى الاموال المحترمة  
 الوجه في شئ من الاموال المحترمة اصل اللفظ فيكون مستند الى الاموال المحترمة  
 اصل اللفظ فيكون مستند الى الاموال المحترمة اصل اللفظ فيكون مستند الى الاموال المحترمة  
 جمل اللفظ فيكون مستند الى الاموال المحترمة اصل اللفظ فيكون مستند الى الاموال المحترمة  
 ان المستند الى الاموال المحترمة اصل اللفظ فيكون مستند الى الاموال المحترمة  
 فلو لملا حظ اللفظ في القول بالزجر لان اللفظ في حقيقة اللفظ في التوقيت في ارادة التمسك  
 التمسك في اللفظ في حقيقة اللفظ في التوقيت في ارادة التمسك في اللفظ في حقيقة اللفظ  
 مستند الى الاموال المحترمة اصل اللفظ فيكون مستند الى الاموال المحترمة  
 كيف في ظاهر الكلمات كذا او جلا ان التمسك في اللفظ في حقيقة اللفظ في التوقيت  
 بينه وبين الجس في اللفظ في حقيقة اللفظ في التوقيت في اللفظ في حقيقة اللفظ  
 حيث لا يرد في جمل اللفظ في حقيقة اللفظ في التوقيت في اللفظ في حقيقة اللفظ  
 التمسك في اللفظ في حقيقة اللفظ في التوقيت في اللفظ في حقيقة اللفظ  
 لفظ اللفظ في حقيقة اللفظ في التوقيت في اللفظ في حقيقة اللفظ  
 في اللفظ في حقيقة اللفظ في التوقيت في اللفظ في حقيقة اللفظ  
 وكما في اللفظ في حقيقة اللفظ في التوقيت في اللفظ في حقيقة اللفظ

وهنا

وهنا ان الجس في اللفظ في حقيقة اللفظ في التوقيت في اللفظ في حقيقة اللفظ  
 في المسئلة الثانية واما الفرق بينهما فمجرد حقيقة اللفظ في حقيقة اللفظ في التوقيت  
 يتبين من اخرج اللفظ في حقيقة اللفظ في التوقيت في اللفظ في حقيقة اللفظ  
 عبارة عن تملك اللفظ في حقيقة اللفظ في التوقيت في اللفظ في حقيقة اللفظ  
 في كونها تملك اللفظ في حقيقة اللفظ في التوقيت في اللفظ في حقيقة اللفظ  
 في وقت معين فاللفظ في حقيقة اللفظ في التوقيت في اللفظ في حقيقة اللفظ  
 صارت بهذا هو اللفظ في حقيقة اللفظ في التوقيت في اللفظ في حقيقة اللفظ  
 في بعض الامور حيث وجهها محل المطلق على الافراد الشارعية بوجهات اخرى ما ذكر في جمل الشريعة  
 يدل على حقيقة اللفظ في حقيقة اللفظ في التوقيت في اللفظ في حقيقة اللفظ  
 فان قلنا ان التمسك في اللفظ في حقيقة اللفظ في التوقيت في اللفظ في حقيقة اللفظ  
 مستند الى الاموال المحترمة اصل اللفظ فيكون مستند الى الاموال المحترمة  
 قرينة مستند الى الاموال المحترمة اصل اللفظ فيكون مستند الى الاموال المحترمة  
 ذلك في اللفظ في حقيقة اللفظ في التوقيت في اللفظ في حقيقة اللفظ  
 ترك اللفظ في حقيقة اللفظ في التوقيت في اللفظ في حقيقة اللفظ  
 التوقيت في اللفظ في حقيقة اللفظ في التوقيت في اللفظ في حقيقة اللفظ  
 يتفرع من مسئلة التوقيت في اللفظ في حقيقة اللفظ في التوقيت في اللفظ في حقيقة اللفظ  
 الادلة فتقول محل الكلام ما اذا قصد بالوفاء على غير مقتضى حقيقة اللفظ في حقيقة اللفظ  
 فالكلام في ارادة الوفاء حقيقة على غير مقتضى حقيقة اللفظ في حقيقة اللفظ  
 الثانية هو الجس في اللفظ في حقيقة اللفظ في التوقيت في اللفظ في حقيقة اللفظ  
 والثالثة في اللفظ في حقيقة اللفظ في التوقيت في اللفظ في حقيقة اللفظ  
 الحكم يكون حيث حقيقة اللفظ في حقيقة اللفظ في التوقيت في اللفظ في حقيقة اللفظ











الملك من الاول لا من الواقع اذ هو ان العين الموقوفة قد خرجت بالوقف عن ملكه است و دخل في ملك جميع الموقوفين مرتبة بغير  
 ملكية كل واحد بوجوه وانما في الاخر فاما ملك الملك الاول فيقع العين من ملك الملك الثاني بمقتضى ما ذكره السبب الصواب من الواقع  
 ومن المستبعد ان موت الملك الاول يخرج المصلحة لملك الملك الثاني فالملك الثاني انما يتلقى الملك من الاول لا من الواقع  
 ان العين كانت ملكا لهم لا لواقع وانما ما انفك في مسند الامارة ان الثاني يتلقى الملك من الواقع فلهذا ان سبب ملكه ما  
 جاء من الواقع وهو ان الوقف خرج من حيث ملك العين فخرج بموت الملك الاول عن ملكه وتدخل في ملك الملك الثاني بوجوه  
 لصدق ان الملك الثاني قد يتلقى الملك من الملك الاول وخرج من حيث ملك الملك الاول وملك الملك الثاني بملكه ما جاء  
 ان الوقف من مخرج الوقف فما تبرزه شرعية في العين على الترتيب في الملكية لصدق ان الملك الثاني قد يتلقى الوقف من  
 الواقع من مخرجه وانما الملك الاول فلهذا است و بان في الامارة كالشرع اذ لا يجتمع سببان بملكه ومخرجه وان لا يحصل  
 الملك لشرط الثاني من موقوفه على شرطه هو سبب لذل الملك غير الاول والاول هو الملك الاول المستوفى في العين فلهذا الملك  
 الواحد فلا يجوز له الامارة العين في مدة تصاوف غلته حصول الملك للملك الثاني العزم لشرعية في العين الموقوفة لغير الوقف ومن  
 التام في جميع ما ذكره من عدم ورود النقص بغير المخرج على مسند وهو ما لولا الوقف وقسمها على ما يشترط في الوقف على الوقف فان هذا  
 الغالب الى الوقف متصفا الى المكان القول هنا بان ذلك يرجع الى احداث شرط في الوقف على الوقف عليه ولم يغير  
 قلت واهمنا طورا في الجواب عن السؤال وهو انه لا مانع عقلا او شرعا في ان يكون الوقف على الوقف على الوقف على الوقف  
 عن ملك الموقوف عليه الى اخره فاما اجازة ذلك عقلا جاز ان يكون العقل الثاني ليعي ما حصل من العقل الاول فتقوله وقسمها لا يرد  
 على العقول مثلا بقرينة ملكيات متعددة احد التملك ليدعم التملك للعقل والفرق بينه وبين الاول ان العين الموقوفة تملك  
 ملكيتها تدخل في ملك الملك الثاني من ملك الوقف على الاول وتستهيب ذلك بانه يلقى من الملك الاول باعتبار سبق ملكه على الملك الثاني  
 ومن ملك الملك الاول على هذا الوجه وبغير الكلام يحتاج الى التدبر بهذا الموقوف في الملكية بالمتى المقدم على ان يكون ملكية  
 العين بلا حظ الامانة اخصاصات متعددة ويكون الملك بالخير بين تملك احد تلك اخصاصات او جميعها فان  
 اختار البعض كان الباقي باقية في ملكه فتقوله ملكية مستقلة كان الخارج من ملكه ملكية سنة او ملكية بعدة فكل مستقلة فآية  
 في ملكه نظير العام الاماني اذ يخرج من خمسة بعض الامان فانه يرجع فيه الى حكم العام في تقييد الامان فخرج التوقيت على ما ذكره  
 الى ان اسباب الملك بقرينة العام الاماني من حيث دلالة على ثبوت قطعات الملك في قطعات الزمان وانه اذا خرج حكمه  
 لبعض الامان فخرج في الباقي الى عدم ذلك السبب فارجع الى ملك الوقف بعد انقضاء الموقوف عليه بعد الوجه يكون على

لبن الاصل

طبق الاصل والعادة والارسل ان الوقف على ان يكون الزمان من مفسد الاعيان الموجودة فيه حتى يتحقق تقسيم الملكة القائمة بها في الوقف  
 اذ هو الواضح ان الاعراض القائمة بالاعيان الخارجية حالها حال تلك الاعيان من حيث هو ان الوقف لم يصب الى ما كان عليه  
 اغنى من حيث كون الزمان جزء من مفسداتها او لولا فانه قد يكون الزمان طرفا بالقياس الى العين سيجب اعتبارها باقية للموقوف  
 بها الا ما كان قايما بقيام صدورها لكونه لا قيام حصوله بالزمان ومن الواضح ان الملكية من الاعراض القائمة والكيفيات المستمرة بغير  
 العين فلا يتحقق اعتبارها مستمرة بتعدد الزمان ولا اجل ما ذكرنا عليه استعمال الحكم على عين واحدة بانها ملك لزيد وانما ملك  
 فلو كان الملك القائمة بالعين اضافات مستمرة بتعدد الزمان صحيح الحكم المذكور بلا حجة الزمان في اذ المقروء ان الاخصاصات الملك  
 امر بتعدد وتعدد الزمان فجاز الحكم بالثبوت بلا حجة الواقعية بان الملك لزيد واريد به الملكية المستمرة بسبب الغنى وان ملكه  
 واريد به الملكية المستمرة بسبب الجوع فظهر ان العقل بالتوقيت في الملكية معني على مخرجه بقرينة العقل والوجود ان يكون الزمان  
 قيد للعين القائمة بالملكية من الاعضاء غير متناهية اعلم بالقول على الشقفة واما مع ملاحظة ما قبله ان التوقيت بالمتى  
 بالمتى المذكور واضح لان اوله الارث واوله الحيازة وهكذا الى سائر اذ سبب الملك لا علم له بالملك بان فانه اذا ملك  
 حصوله من الملك امان الملك مستدام بتمام الزمان او غير مستدام فلا بد فيه من ملاحظة حقيقة الملكية وملاحظة انقضاء الامانة  
 المستمرة او الزمان المستمرة الا في ان تشيخ سبب النافذة وجعل المانع والمزلات لثبات الاسباب لشرعية كالمسح بالتمسك الى الملك  
 الحاضر بالارث والحيازة او الاطلاق بالقياس الى سائر الامانة وتكون ذلك لا يرد خصيصا لعدم تلك الاسباب على التحقيق فلا يقال  
 ان قوله تعالى احصل الى السبع مخصص لانه الارث لا يظهر بعد التام هذا وفي المقام سائر التوقيت من غير مفسد موقوفه الذي يكون  
 يرجع الموقوف الى الوقف بعد الانقضاء في المنقطع الاخر وهو ان العقل ان الملكية لا بد لها من سبب وذلك السبب الارث  
 والسبب يعقده الملكية المستمرة في جميع الزمان من غير ان يلاحظ للزمان قد اعترضه وهذا اقتضاها ثابت له في كل زمان فاذا  
 حصل انقضاء كان ذلك مانعا عن انقضاء الحقيقة كما قلنا ذلك في توجيه عود الملك بالفسخ والاقالة ثم ان هذا لا ينافي ان كان تأخره  
 مستداما من السبب والصلى والوقف المؤبد لم يبد الملكية الزمنية الى الملك الاول الا انما قبل حديد وان تأخره محدود وكذا يجب ان  
 تأخره في مقدار معين من الزمان او الاحوال انشغل العين بعد انقضاء ذلك الزمان الى ملك المالك الاول ليعي انقضاء السبب الاول  
 من غير حاجة الى سبب جديد بل في الوقف المنقطع الاخر فانه لا يؤثر الا في حال وجود الموقوف عليه فاذا تحقق الانقراض في الملك  
 اثر الوقف على الموقوف الى ملك الوقف لوجود الحقيقة وهو السبب الاول وانما الثاني وهذا الوجه لا يستلزم  
 العقيدة التي بينا في توقيت الملك لانه في الحقيقة بسبب من التوقيت بل الملكية تعود الى المالك الاول بغير سبب الاول  
 بعد انقضاء سببها كما لو فرض وجود ما يقتضيه السبب في جسم وطرفي برهانه الزمان ما يقتضيه السواد ثم انقضى فان مقتضى



























بالموجودين وان قلنا بالثاني كان الموقوف هو حسن واحسن من ترجيح الاصل الثاني اما اوله فلا يشترط فيه ما ورد في بعض  
 الروايات من اخرج الثلث من ثوبه الميت لانه من ثوبه يكون بالدية عوضا عن نفسه الميت لا عن نفسه الحيواني فان قلنا  
 بدل على ذلك فضا، ويكون الميت من دية واما ثانيا فلا زلنا ما ورد في بعض الروايات من اخرج الثلث من ثوبه الميت لانه من ثوبه يكون بالدية عوضا عن نفسه الميت لا عن نفسه الحيواني فان قلنا  
 ايضا لان نفس الحيواني عوض عن نفس الموقوف فالدية فداؤه عوضا عن نفسه الحيواني في الموضع فقد فسد اذا  
 قلنا ان الدية ليست للموجودين بل مستحق بها حق الموجود والمعدوم كما هو الموقوف فخطا افتقار كونها دية الى الصبيته وعدمه  
 وجها وان قلنا ان قران الوقف لا يكون الا بالصبيته وقران قاعدة الضمان والبدلية تقتضي قيامها مقام المبدل في جميع  
 الاحكام وقرانها كونها دية قد يستدل به ترجيح الثاني بان الاول لا يستلزم الوقف على النفس لان الموقوف عليه اذا فسد  
 وقصر على نفسه وهو غير جائز فلا بد من الخروج عن احد القاعدتين اما قاعدة لزوم الصبيته او قاعدة جواز الوقف على النفس  
 والاولى في غير ما لا يخفى لان ما دل على عدم جواز الوقف على النفس ظاهر الاضطرار بالوقف الاستثنائي من ان لزوم  
 اجراء الصبيته لا يقتضي مباشرة الموقوف عليهم بل بانفسهم لا يمكن الا لاولى كل فاعرض عنهم الوقف الميت  
 والتحقيق ان يقتضي قاعدة البدلية لا تقتضي الاستثناء عن الصبيته لان الاضطرار اليها حكم شرعي تقديره في دليله وليس  
 الحقوق المتعلقة بالمبدل حتى يتحقق بالبدل بقاعدة البدلية فلا بد ان يكون قابلا لان يكون دية باعتبار نفسه  
 شرطه الوقف الشرطي وجب بتدبيره في قابل مفعوله تحقيق الوقفية كل اذ كان قابلا وقلنا بوقوف الوقف على الصبيته  
 وجب مراعاة الصبيته في باب المقتضى هذا والقائل ان يقول ان الصبيته مسببة عن الوقف في الملك المطلق وبطلان الموقوف  
 ليس ملكا مطلقا لان جميع احكام الوقف ثابت له في حال عدم الصبيته فيكون اجراء الصبيته لغيره من غير ان جميع  
 الاحكام قبل الصبيته مطلقا فان بعض الاحكام كالصلوة في المسجد اذا كان الموقوف في حاله مسجدا يمكن من تحقيره فصولا  
 وان لم يمنع اصل الصلوة لكنه لا ينصف بكونه في المسجد وهذا لا بد من التام في المقام والادعاء ان مقتضى الاحكام التقاط  
 لو وقف شيئا في سبيل الله فافترس المتأخرين الى انه ينصرف الى كل ما يقرب به الى الله وقران الشيخ انه يقول ان  
 والجمع والتميم واعلم ان السبيل هو الطريق واذا اضعف الى الشيء كان المراد به بدو حقيقة كونه سبيلا الى ذلك  
 الشيء ويوصل الى سبيل الخير بحسب ما يقتضيه من الفروع عبارة عن كل شيء يتوسل به الى القرب منه تعالى لكس قد أطلق  
 في الكتاب والتميم على من يمين اخري احدهما الذي لا يملك ما يقرب به الى الله تعالى وقران الباب كل موضع اضعف  
 الى الخير وعلى هذا فاصول الله عليه

عن الشيخ في تفسيره في الله تعالى  
 لان مراعيته تعالى وسبيل  
 القرب منه

المراد

المراد فالجهد في سبيل الله بزيادة الجهاد في دين الله فلا خلاف ان سبيل الله هو سبيل المسعود وهو الدين وقران هذه الجملة اطلق كثر في الجهاد  
 لانه سبيل هو كل ما يوصل الى القرب والى الله تعالى والجمع وهذا ايضا كثر في دين الاطلاقين على كثرهما في الكتاب والتميم وكما قد  
 المتشرقة لا يصلح ان يعرف اللفظ عما يقتضيه الاضافة بحسب معناه اللغوي لان ارادة معناه العام ايضا كثر في كثر في الجهاد  
 استعماله في الكتاب منها قوله تعالى الذي يتفقون امورهم في سبيل الله وقران ذلك ما لا يخفى فلا ظاهرا ما ذهب اليه المتأخرون من ان  
 لم يكن له ظهور في لسان الواقف بحسب عرفه او تعاريف الحال والا فهو المبيع التقاط لو وقف على امر الوقف في ان  
 احدهما انصرف الى كل من يكون منه وبين الواقف ولا يقتضي سواء كان متوقفا بغيره او متوقفا بغيره وهو قول  
 الشيخ وجماعة اخر من العلماء به فانه في الترجيح الثاني البطلان مع عدم مكان استثنائي في الوقف لان اللفظ بهم  
 باعتبار اشتراكهم في المعنى والمقتضى واما في الخلاف في ذلك على جواز استعمال المشتري في المعنيين مطلقا اذ في التثنية  
 والجمع وعدمه فله الاصل يصح ما ذكره الشيخ وعلى الثاني ان عدم الجواز مطلقا يحكم بالبطلان هذا ما يراه النظر في ما ذكره الرأى  
 واما التامل فيقتضي شيئا اخر يكون هو الوجه للمعنيين بالصحة لان جواز استعمال المشتري في المعنيين مفردا او متشعبة  
 وجماعة اضعف على خلاف ذلك كما حققناه في الاصول وان نسبته في محله الاشارة الى الاستدلال والتشبيه الى الامسح  
 خصوصي التثنية والجمع والا الى ان يقال ان الاول قد ذكرنا هذا التثنية اثني عشر مضافا منها المعنيين والمقتضى والتميم والاضراب  
 والسيد والسيد واما الاخت وقران ذلك لكي الظاهر ان اطلاقه على هذه المعاني المذكورة باعتبار قدر جامع وهو الولاية  
 الرحمة والصدقة وح برقع الاستسكان في المسئلة لانه قلنا انه باق على كونه حقيقة في القدر الجامع وان اطلاقه  
 على المعاني المذكورة بجارات او يرجح الى اطلاق الكل في الفرد كما هو مذهبنا في كثير من الالفاظ التي نعلم ان اشتراكها في اللفظ  
 في المقام على ذلك الجامع ولا يقدح فيه خروج ما عدا المعنيين بقرينة المقام كالايجز وليس فيه جواز الضمان واما بناء على الاشتراك  
 فالاولى حمله على ذلك الجامع من غير ان يعمد الاستدلال بقران ما ذكره في اية السجدة لا ما ذكره صاحب المعاني في قوله تعالى  
 في غير الاعلام لا مسح كما حققناه في الاصول هذا وان كان بجواز الكثرة اولى فمحمل كلام المجامع على ذلك الاصل المذكور  
 قلنا هذا في غير كلام الشيخ جده واما في كلامه فلا وجه له لانه لا يوجب حمل المشتري على جميع معانيه بل بان يقول به



















للبطون العامة ومنه ما قيل في الترتيب من ان الترتيب هو ما يثبت اخصاص الولد له وحرافا للصبي في النافذة المسئلة الالفاظ الى مجموع ما في  
المسئلة من الوجوه والالفاظ لوقوعه في وقت على اولاد البطون فالبطون في نفاذة من حيث فهم متناه في العرف واخر  
فيما يقتضي به الاصل المستعمل في الالفاظ واخر في ما يقتضيه الاصل المتعارف في هذا النوع في محكا الكفاية واعلم ان لفظ بطونا وقع مرتين في الخبر  
فلا بد من تأويله الى المشتق كما هو الشأن في كل جاد وقع مرتين في الخبر كما في قوله تعالى طبعنا عليه وقوله لم يبدأ بها احد الا اولاد  
الطبا بطون اشراف الصليين فمنها صليين فمما يستفاد من ذلك ان الوقف على جهة الترتيب او الترتيب فيه جوده احدهما  
ان يكون المراد بالترتيب في الترتيب على طبقه مع الطبقة السابقة كما في الترتيب بين الاولاد واولادهم وهكذا وحمل اللفظ  
على ذلك معنى بل ان يكون المراد بالترتيب على الترتيب بحسب مقتضى وصفه لبيان احوال الاصل والوقت المتعلق بين الطبقات  
اخر الاصل الترتيب فلا يفيد في الترتيب لعدم كونه موقفا لبيان الترتيب في الاستحقاق فخرج من قوله ما تقدموا به في الترتيب  
في الالفاظ على مجرد كون كل طبقة عقيب اخرون في الترتيب في الاصل لا يستحق الثاني ان يكون المراد بالترتيب في الاستحقاق  
بين الطبقات بان يكون استحقاق اولاد اولاد موقوف على الفرائض الاولاد راسا والثاني ان يكون الترتيب بين  
الاباء والابناء بان يكون المراد تقديم كل ابن على ابيه لا على ابن اخيه ايضا كما في سابقه والرابع ان يكون المراد الترتيب بين  
كل طبقة بترتيب وجودهم في دار الدنيا بان يكون استحقاق اولاد الصبي متاخر اعم استحقاق الكبر والقدرة فيقتضي على كل لفظ بطون  
هذا ولذا جوده في مقابلة القواعد وجها في المسئلة ثم انه قد قيل في الخبر ما خلا في المذهب في لفظ الاولاد فان بني فيه على عدم المقييد  
من شمول الولد الى حقيقة دار الاربعة ما هي التاكيد والتأسيس اذ لو كان المراد بقوله بطونا بطون الترتيب لم يفيد شيئا  
سواء التاكيد لان الاولاد متساوون جميع البطون على هذا المذهب ولو كان المراد بالترتيب بان تاسيما مقبلا فالامر به وجع  
التأسيس والتاكيد وهكذا لو قيل في ذلك بعد ما هو متساوون للبطون في الالفاظ كانه تارة والنسب وامن ذلك ولو بني على عدم التأسيس  
لان ذلك يقتضي على ان المراد بالاولاد ما يميز البطون مجازا مرد ابيه الترتيب والترتيب في الاستحقاق فقلت والظاهر ان الالفاظ  
الاخرين لبيان غيرهم هذه العبارة عرفا ولو كان اقرب باقتضائه لحدود على حقا في المذهب غير ذلك والامر به ان الالفاظ  
الاوليين ولا بعدد غيرهم والترتيب اشرافا بطونا بعدد مع ملاحظة كون الخصوصيات المشتملة عليها الكلام قبله في الحكم الموجه  
في الالفاظ في الواقع غير ارتباطه بحدسية لما في الحكم هذا ثم ان هذا الظاهر لا يقتضي في الاستحقاق الترتيب التاكيد لان التاكيد  
منه وكيف كان فان نقى الفهم العرف فهو الالفاظ نظر الحكم باجود اللفظ سواء كان تلك العبارة بعد ما كان متفقا ولا للبطون حقيقة  
منه ولذا تارة والنسب والاولاد بناء على عدم المقييد ولو كان بعد ما هو محقق بالبطون الاول لان المقدر في عدم ظهوره في الترتيب  
او الاقرب

او الترتيب فيكون محملا وسراجه الى اللفظ السابق لو كان مشاعلا لطبق البطون حقيقة كما هو الشأن في الالفاظ المجردة الواقعة في ذلك  
الكلام فلا يمكن القول في منقوصة على ذمتي بطونا بطون ان الذي يجب من مقتضى الترتيب بين البطون ولم يرد لانه قوله  
الطبا بطون على الترتيب ليكون ترتيبا صار هذا بهما الكلام في مقام العبارة وفيما يقتضيه قواعد اللفظ والاصل على حقه  
اقتضائه الترتيب لم لا يشك في من حيث انما هو ان احواله عدم المانع لا تقدم فيها لوقف على المين وذلك في كون المين انما هو  
ان الشك في المقام مشك في اقتضائه الوقف مقدار جبر الوقف فيمنع ذلك وقت سابقا ان الحكم اذا قل على غير ان يكون  
كالعلماء اولاد اولاد وكذا ذلك في علم وجوده في منتهى الخارج وذلك في وجوده في خروجه في حقه في غير النسب فيقتضي  
اصالة عدم المانع والمزاج للفرع المعلوم استحقاقه للملك ان الترتيب بين افراد الغنم ليس الا جبر من حقه في ذلك لا لغيره ولا لغيره  
الغنم ان في فرد استحقاقه للملك المرام فليس عدم استحقاقه للملك وجودا للمشارك لاجل قصور في سبب استحقاقه للجميع  
بل لاجل وجود المرام كما في عدم النسب على الوارث المعلوم وانما اذا شككنا في مقدم ذلك الغنم ودار بين الاقرب والاكتر  
فان كان الحكم تابا للجنس فلا يشك ايضا كما لو وقف على جنس المسلمين وذلك في اسلام فرقة كان يصح فان استحقاق غير  
الناسي للجميع معلوم والترتيب بين افراد المسلم ايضا لازم واصالة عدم استحقاق الناصبي جارية وان كان تابا لافراد على سبب الترتيب  
فانما هو عدم جريان الاصل لان الشك في ان المستحق للمقدار الرايد من الفرد المتيقن او المشكوك مثلا اذ اوجده البطون الثاني في حقه  
وجود البطون الاول في نصف الموتوف يعرف الى البطون الاول بلا شك وانما النصف الثاني في نسبة استحقاق البطون الاول الثاني  
المرء على حد سواء ولم يعلم استحقاق البطون الاول لذلك النصف ايضا فيكون مذهب وجود المقتضي وذلك في الثاني في نسبة  
المصداقية والى اصله من دار الاربعة الاقرب والاكتر وكان مرجع الشك الى الجبر لمراد الوقف على الاولاد وشككنا في  
اقتضاها بالبطون الاول وبشرط للبطون السالفة فله ومثله ما لو قد رسم قبالة الوقف لم يرد ما اذا اراد الوقف الجبر  
اصالة عدم المانع بالنسبة الى الرايد المشكوك لان استحقاق الفرد المعلوم المقدار الرايد مشكوكا لاستحقاق الفرد المشكوك  
وهذا هو الدار في جريان الاصل وعدمه هذا ويمكن ان يقال فيما نحن فيه ان اصالة عدم المانع جارية وقاضية بالترتيب لان الشك  
ليس في استحقاق البطون الاول لانه لا يتغير بعدم وجود البطون الثاني فيستحق المثل مطلقا سواء كان الوقف على واحد الترتيب او  
او الترتيب مع وجود البطون الثاني فان الشك انما هو في مزاياهم للبطون الاول بعد احوال سبب الاستحقاق في تقديم غيرهم  
عدم المانع فقلت وفيه بحث لان استحقاق البطون الاول للملك من عدم البطون الثاني لا يمانع لانه لا جبر على المانع ولا جبر



المحصل المحل في قول الرافق حيث ان استحقاقه للمحل في هذه الحالة على قدر كون الوقف على وجه الترتيب انما هو محال الوقف  
 بشرط لا باعتبار عدم المانع وعدم وجود المعارض وبعبارة اخرى استحقاق المحل قد يكون باعتبار عدم المانع وقد يكون بقوله الرافق  
 وحمله والمجرب في بيان اصالته عدم المانع هو الاول دون الثاني فذهب جدا ثم ان هذه المسئلة لم يجد لها صحاب ذكر الرافق ان الغافل  
 ذكره قضاء القواعد فربما يناسب المقام حيث قلنا انه لو ادعى الوقف قضى له من البنية ثم اذا جاءه البطلان الثاني وادعى الترتيب  
 قضى له من البنية او انشأ به واليهين وفيه دلالة على ان الترتيب ليس هو اقل الاصل لما ذكره المحقق الثاني والاولى الى  
 البنية او ضم اليه بدع الخلف هذا وقد ذكر الاستاذ وانما قلنا ما حققنا من حديث المرحوم فقضاءه بادر الرافق الى ان  
 يقتضيه النظر الثاني انما يقال ان الحكم اذا ثبت لغرض فانما يسببه بوجه فذلك الغرض في الخارج من الاولاد لان السبب  
 فخره من الاولاد والتقسيم من جهة نزاع الاسباب الا انهم انما يفتقروا انما اذا تعدد الوارث فذهب جدا ثم انما اذا تعدد الوارث فذهب جدا  
 ما ترك البتة مع ان المعلوم خلافه لان السبب المحل لا يستحق ما ترك ما تركه الاولاد ويكون سبب الارث قائما بالجميع فليس يمكن فرد  
 ان المحل لا يستحق جميع ما تركه سببا مستعدة فاذ تعدد الاولاد يكون سبب الارث قائما بالجميع فليس يمكن فرد  
 سببا مستعدة والاخر ما نحن فيه فتمثل باصالة عدم المانع فان قلت ان المانع بالجميع سببا واحدا فكيف يصح عندك ان يكون  
 وارث اخر مع ان اصالته عدم استحقاقه معارضة بعدم استحقاق الوارث باصالة عدم المانع فربما يرد عدم كون السبب محلا  
 واحدا فيكون الاخر غير المانع بل السبب هو الجميع الذي لم يلزم بالافراد المعلوم باصالة عدم وجوده وارث اخر  
 لا يجد ولا يتحقق عليه تخصيص الوارث في الفرد المعلوم حتى يكون ذلك الفرد مصداقا للجميع الذي هو السبب قلت لا يفهم الوقف  
 فردا لتخصيص الاولاد هذا وارثا مع عدم وارث اخر فاذ انقضا وجوده والاخر المعروف في كون الفرد المعلوم دارنا ثبت تخصيص الوارث  
 في الفرد المعلوم وهذا نظير اثبات كون يوم الجمعة غرة شهر ربيع الاول في كذا سنة وانما ثبتت الغرة في ذلك الشهر وانما ثبتت  
 اخر اثبات كون مجموع الترخيص في الخارج هو الفرد المعلوم الانباء على الاصل ثبت لان التصاف في ذلك الفرد باثبات وارث  
 غيره لا ينعقد المستصحب المذكور وبدونه لا يثبت الحكم اذ لا يستحق جميع المال قلنا ان الوارث لم يتحققا معا وعدم ادراكها  
 الابالتر القاتمة منقولة كالحققة في محله وجعلنا اذ ادعى استحقاق الوقف سببا الاصل والذكر وكانت البنية مصداقية  
 حكما باستحقاق الاول للجميع للاصل الموضوع اذ اصابته عدم وجوده واخر وان كانت البنية حكمة بان يكون من اشكال  
 المحل في الوقف وحكمه لا يحكم باستحقاق الجميع لا يحكم باستحقاق الفرد المعلوم فربما يدور الامر بين الترتيب والترتيب  
 بشئ من غير ما قلنا في شئ منها مطابعا للاصل لان الاصل الموضوع من غير ما مضى فذهب جدا ثم انما اذا تعدد الوارث فذهب جدا  
 الى القول

قد ذكره



الى القدر الزائد والى الحكم باستحقاق البطلان الاول للجميع لو ثبتا على كل فرد من افراد الغرض سبب الاستحقاق مجموع الوقف  
 اشكال في وجود الفرد الزائد مثلا في المانع كما ثبتنا عليه في اول النظر لان البطلان الاول في سبب الاستحقاق للجميع اما على  
 تقدير كون المحل الوقف الترتيب فلا بد من مرجع الترتيب الى جميع غرضان التسلسل والاول سببا متفرقا في الخارج او تعدد وليس مرجع  
 الترتيب حتى يكون المحل واحد بعض الموقوف سواء وجد الاخرام لا كما لو وقف على زيد وعمرو ومات عمرو فان زيد لا يستحق  
 نصيب عمرو ولا بد من مرجع سبب استحقاق الكل موجود في البطلان الاول سواء وجد البطلان الثاني لم لا غاية الا في صورة الوجه دون  
 الرافق بينهما واما على تقدير كونه وقفا على سبيل الترتيب فلا بد من البطلان الاول في حد نفسه ان البطلان الثاني ايضا سبب في استحقاق  
 الكل في صورة الترتيب فربما يفرق الا ان السببية للنسبة للبطلان الاول جانب من تخصيص غرضان الوقف في هذه الاولاد  
 وعلى الترتيب جانب من جعل الوقف فانما في استحقاق البطلان الثاني في وجود المرحوم والمانع في دفعه بالاصل قلت  
 وفيه ايضا اشكال فربما يدعى ان المقام عدم البطلان الثاني وان كان موجبا لتأنيده سبب استحقاق البطلان الاول للمحل الا انما على  
 تقدير الترتيب انما هو على وجود الموقوف وعدم المرحوم وعلى تقدير الترتيب انما هو على وجود الموقوف وعدم الموقوف فاصالة  
 عدم المرحوم لا يجوز لها على تقدير الترتيب فاذا اختلف كون الوقف ترتيبا وجب الوقف اذ لا اصل للوقف باحد الطرفين فربما يصح  
 ما ذكرنا فلهذا ما يجنب عليه المحقق الثاني في محله جامع المقاصد في اشكال الوقف في شئ من قول الغافل ولواندري شرط الوقف  
 فزان الاصل عند الدوران بين التفاضل والتسوية في التقسيم وعند الدوران بين الترتيب والترتيب والترتيب  
 وذلك لانه ان اراد بالاصل الموقوف فقد عرفت انه لم يقف في الترتيب فلا يقف في الترتيب وان اراد بالاصل الموقوف اذ لا يقف  
 ظهور لفظ الاولاد والذرية مثلا ان ظاهر الوقف على الاولاد مع الاقتصار عليه وعدم ذكر ما يدل على الترتيب او الترتيب  
 بعده هو الترتيب فبقية ما عرفت من عدم ظهور الاطلاق في استحقاقها في الظاهر من الاطلاق التي لا تعلم مرادها اما لا جالما او  
 له وانما هي ما يكون قرينة على الترتيب وما لا يكون تارة علمنا بوجوده في شئ من قوله ونفت على الاولاد ونكلمنا في حقها  
 الترتيب او الترتيب لم يجر انباء على الترتيب بناء على ظاهر الوقف على الاولاد نعم في ذلك نكلمنا في الحق بقيد صراف  
 للظاهر وعدمه فان اصالته الاطلاق في معنى اثبات الترتيب لكن في غيرنا لا يتصور ان كان الترتيب والترتيب متعينين  
 شرعيين في التقيد وعدمه كالتعيين والعقل والتعيين واما لو كانا غير متعينين كالتعيين والحدود او الموقوف فيكون كل منهما مقبولا  
 مغايرا للاخر متمازا عنه فبعض وجوده لم ينعكس ايضا اصالته الاطلاق كما نظير ما قلنا فلا وجه لما ذكره وقد والاه الامام ثم انه























وجبر الاول علوقته في ملكه هذا القول بانفعال الملك اليه لانه من غير سبب في صبر ورتنا ام ولد بالتفصيل الاجماع ورجع ذلك الى  
 التسليم عليهم ما دل على احكام ام ولد كالتسليم ونحوه ووجوب الثاني ان سبب وقوعه في الملك التام المقتضى بالملك المعلن ولا احكامه فخصا  
 بهما لان حتى باق البطلان متعلق بهما فلا يجوز ان يظلموا هذا راجع الى منع دعوى سببية او امر سببية ولانها لا تقوم عليها بقصة بالاعتقاد  
 وليس شئ من ام الولد كذا في الملك والتحقق في المسئلة بعد فرض صدق ام الولد الشرعي عليها كما هو الظاهر كما ذكره ابن ام الولد كما كان  
 علوقته في ملك المولى به هو موجود في الماضي فلهذا يطلب ما يقتضيه في سببها سرية فان السليتين فرادى واحد والمرجع فيها ملاحظة السببية  
 بين اولادهم والوقف وادلة الاسباب التي اثارها الثاني اثار الوقف كالحق ونحوه ثم ملاحظة ان اياها حكم او يرجع على الاخر فارجع  
 الى ما تقدم وسبق فيما عرفت من السببية في العبد الوقف نفسه والثالث في التزويج ويدور مدار الاتفاق فان لم يخلع فلا غرم على الواط  
 لعدم ثبوته على البطلان شيئا وان قلنا به اخذ القبر من تركته لم يلزمه البطلان وانما يؤخذ من تركته بعد موته ولا يؤخذ منه في حياته  
 لانه قبل الموت لم يتحقق سبب الضمان فلا بد من انما لا يحصل من الولد قبل فادامت قبل موت والد الفتح يتحقق السبب وهو الاتفاق في الشئ  
 فربما الاتفاق كما هو خبرنا في حال حياته فخرج في انسان بعد مائة فانه يخرج اليه تركته الحاضر ويؤخذ منه بهذا واعلم ان مفروضنا  
 والاولى بجمع ما لو كان الولد اخلا في الموقوف عليه وغيره لكن غير السببية انه غرض من غير سبب المعلن في شئ من ممتلكات التولية في محرم  
 ان يحكم الكلام هو الاول مناصته اذ على التقدير الثاني لا وجه للاتفاق الا ان ام ولد انما يتحقق في نسب ولد فاذا لم يكن الولد نسبيا لملك  
 وجه للاتفاق وهذا الحكم حميد الظاهر بناء على كون السبب في الاتفاق ام الولد عدم دخول المحرمين في الملك اما لو كان سبب الاتفاق  
 هو كونها ام ولد بان يكون عنوان ام الولد بنفسه مقتضيا للاتفاق فلا وجه لادراكه قدمه وعلل سرية في الدالة والحكمات الاحكامية  
 ام الولد يقتضي بالثاني لان الارث قد يكون ثابتا ولا يثبت احكام ام ولد كالمولى على علوقته في ملك المورث بان اولاد قبلان  
 ان يملكها فانه يجوز معهما عند الاثر وقد جرح احكام ام الولد مع عدم ثبوت الارث للمولود ببعض موطنه وبما ينظر في ذلك  
 بعض الاجابة ايضا مثل ما ورد في النسخ من سبب ام الولد الرضا فان الكرامة هناك على حرة سبب ام الولد الحقيقي النسب نظير  
 دلائل اثاره لسبب غير الامور في الصلوة على عدم جواز لبس النجس وعلل ما ذكرناه من السبب في اطلاق الاصحاب منها فان ما ذكره السببية

في التفصيل

في التفصيل ليس عليه بد في كلمات العلماء هذه اخر ما قرنا عند الاستناد وادام ظلمه في باب الوقف وتكويه باب الاجارة بحول الدوقوت  
 وحسن توقيفه وقد عرفت في سببها ليدل الاثني من خاصي شدة زعمنا البدار  
 اللهم تجازعني وعزني الله محمد وعلي وفاطمة والحسين  
 صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين  
 في ١٢٩٩



١١٧